

مؤتمر

القضية الفلسطينية:

تقييم استراتيجي 2015 - تقدير استراتيجي 2016

مداخلة حول

التأثير الدولي وخصوصاً الأمريكي

في القضية الفلسطينية ومساراته المحتملة

أ. د. مجدي حمّاد



## التأثير الدولي وخصوصاً الأمريكي في القضية الفلسطينية ومساراته المحتملة<sup>1</sup>

أ. د. مجدي حماد<sup>2</sup>

### مقدمة:

إن القراءة المتأنية لتطورات الصراع العربي الإسرائيلي تكشف عن سمة مركزية اتسمت بها نتائج الجهود الدبلوماسية لجميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، تتمثل في "الفشل" التام لكل هذه الجهود، وخاصة تجاه قضية فلسطين، منذ انطلاقتها، لذلك قد يكون من المناسب تحديد معنى "الفشل" ومظاهره وأسبابه، من سنة إلى سنة؛ فهل هناك تماثل في معنى "الفشل" ومظاهره وأسبابه، أم أن هناك تغييراً في المواقف والمحددات والقوى؟ في هذا السياق تتبغى مناقشة التأثير الدولي في القضية الفلسطينية ومساراته المحتملة، خصوصاً مواقف الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين، والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الأمم المتحدة، حيث سيجري التركيز خصوصاً على مجلس حقوق الإنسان، وعدوان "إسرائيل" على غزة سنة 2014.

إن استمرار الموقف الأمريكي والأوروبي من قضايا التسوية، خصوصاً مواقفها بشأن رفض قيام دولة فلسطين من حيث المبدأ، من ناحية، ورفض المصالحة الفلسطينية، من ناحية أخرى؛ وذلك من البيانات الحادة التي أصدرتها، بمناسبة عرض الاعتراف بدولة فلسطين على الأمم المتحدة، وقبول عضويتها الكاملة فعلاً في اليونسكو، وانضمامها رسمياً إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتوصل إلى مصالحة فلسطينية برعاية مصر، لأن هذه المواقف تؤكد أن لديها "مواصفات" خاصة لتلك الدولة، كما أن رفض المصالحة الفلسطينية ينطوي بالضرورة على رفض الديمقراطية، ورفض "مواصفات" خصوصاً أيضاً لتلك الديمقراطية! بل لقد أعلنت الولايات المتحدة رسمياً، قبل نهاية سنة 2015، توقفها عن السعي إلى تحريك عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، المجمدة أصلاً. ناهيك عن أن الرئيس الأمريكي يتحول عملياً إلى "بطة عرجاء" فيما تبقى له من فترة في الحكم بعد الدخول في الانتخابات الرئاسية طوال سنة 2016.

<sup>1</sup> قدمت هذه المداخلة في مؤتمر "قضية فلسطين: تقييم استراتيجي 2015 - تقدير استراتيجي 2016"، الذي أقامه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، في بيروت، في 2016/2/11.

<sup>2</sup> أ.د. مجدي حماد: رئيس الجامعة اللبنانية الدولية في بيروت. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية. وقد شغل عدة مناصب دبلوماسية وبحثية في الجامعة العربية، وعمل مدير تحرير مجلة "شؤون عربية" الصادرة عن الجامعة؛ كما شغل منصب معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.



## أولاً: صعود التحدي المتبادل الأمريكي الإسرائيلي:

على الرغم من "صلابة" العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، على حدّ تعبير نتنياهو، وكذلك "متانة" العلاقات الأوروبية الإسرائيلية، إلا أن سنة 2015 قد شهدت تصاعد مجموعة من أنماط "التحدي المتبادل" في تلك العلاقات الثنائية؛ نتيجة سلوك "إسرائيل" وسياساتها وتوجهاتها. بل لقد ذهب الكاتب الإسرائيلي بيتر باينرات إلى رفع الأمر إلى مستوى "تحدي الولايات المتحدة للصهيونية"، على حدّ عنوان دراسته.

### 1. خطاب نتياهو أمام الكونجرس:

عمد جون باينر الرئيس الجمهوري لمجلس النواب إلى دعوة نتياهو إلى إلقاء خطاب أمام الكونجرس بمجلسيه مطلع عام 2015، في مبادرة رتبته بينه وسفير "إسرائيل" لدى واشنطن، من دون إطلاع البيت الأبيض، في خطوة عدها كثير من الديموقراطيين إهانة للرئيس أوباما، الذي تشهد علاقته برئيس الوزراء الإسرائيلي توتراً دائماً. من جهته، دافع باينر عن دعوته نتياهو، واصفاً إياها بأنها "فكرة جيدة جداً". وقال: "توجد رسالة، أعتقد إنه يتعين على الشعب الأمريكي أن يسمعها، وأعتقد أنه الشخص الأنسب لإيصالها". وأضاف أن "تهديد إرهاب الإسلام المتطرف حقيقي، وتهديد إيران للمنطقة وباقي العالم حقيقي، وأعتقد أن الشعب الأمريكي مهتم بسماع ذلك". أغضب ذلك الإدارة الأمريكية لسببين: أولهما، أن نتياهو ينضم إلى الجمهوريين في انتقاد استراتيجية أوباما بشأن إيران، ومحاولة ضمان فرض عقوبات أمريكية جديدة. وثانيهما، أنه يتعارض مع البروتوكول الدبلوماسي بدعوة زعيم أجنبي قبل أيام من انتخابات يخوضها في بلده، حيث جاء الخطاب قبل أسبوعين فقط من الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية، التي جرت يوم 2015/3/17. نتيجة لذلك أعلن أن أوباما لن يلتقي معه في أثناء زيارة واشنطن.

وبالرغم من وصف أوباما للخلاف مع "إسرائيل" بسبب كلمة نتياهو في الكونجرس هو "خلاف عابر لن يكون له ضرر دائم على الروابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل"، فقد أكد، خلال مقابلة مع وكالة رويترز، أنه يوجد "اختلاف مهم" بين إدارته والحكومة الإسرائيلية حول كيفية تحقيق هدفهما المشترك لمنع إيران من حيازة أسلحة نووية. وأشار إلى أن هدف الولايات المتحدة هو التأكد من أن "هناك سنة واحدة على الأقل بين أن نراهم يحاولون الحصول على سلاح نووي، وبين أن يكون بمقدورهم بالفعل اقتناء سلاح".

لكن من جهة أخرى، رأى أوباما أن نتياهو "أخطأ من قبل عندما عارض اتفاقاً مؤقتاً مع إيران عام 2013". وفي هذا الشأن، قال الرئيس الأمريكي إن "نتياهو قدم كل أنواع الادعاءات، بأن هذا



سيكون اتفاقاً مروعاً، وسيؤدي إلى حصول إيران على إعفاء بقيمة 50 مليار دولار، وأن إيران لن تلتزم بالاتفاق. لكن لم يتحقق أيّ من هذه المزاعم"، مضيفاً أنه "تبين في حقيقة الأمر أننا لم نرّ خلال هذه الفترة إيران تمضي قدماً في برنامجها النووي، إنما قلصت في جوانب كثيرة عناصر من برنامجها". وأضاف أنه "في الواقع، خلال هذه الفترة، رأينا أن البرنامج الإيراني لم يتقدم، لا بل إنه في نواح عدة تراجع في عناصر منه".

متجاهلاً كل التحذيرات، ألقى ننتياهو خطابه أمام الكونجرس، متحدثاً إدارة الرئيس الأمريكي أوباما، وبالرغم من تكراره تقديم الثناء لها، بدأ ننتياهو في الخطاب أقرب ما يكون إلى زعيم يحاضر في أعضاء حزبه، الذين كانوا يصفقون ويهللون تقريباً لكل ما يقول. وكان واضحاً أنه تعامل مع أعضاء الكونجرس الحاضرين وكأنه "مرشد روحي"، يرسم للولايات المتحدة سياستها، ويقرر عنها ما ينبغي فعله، وهو ما استدعي انتظار الرد، الذي لاحت بوادره في تصريحات لمسؤولين أمريكيين انتقدوا ما وصفوه بأنه "إهانة"، فيما قال أوباما إنه "لم يشاهد" الخطاب، بل "قرأ النص"، الذي "لم يجد فيه أيّ جديد".

في المقابل، انقسمت الآراء حول الخطاب داخل الكونجرس، وكان من اللافت أن أحد المقاطعين المستقلين، السيناتور اليهودي بيرني ساندرز، قد أرجع غيابه عن الخطاب لسببين: الأول، أن الدستور يقول إن الرئيس هو القائد لهذا البلد ولسياسته الخارجية. والثاني، أنه لا يمكن دعوة زعيم قبل أسبوعين من انتخابات يشارك فيها ليستعمل الكونجرس منبراً له. وعلى الرغم من أن المقاعد في قاعة "الكابيتول" امتلأت، بعدما ملأ مساعداً أعضاء الكونجرس الحاضرون مقاعد أعضاء الكونجرس الغائبين، إلا أن الغياب كان سيّداً؛ فقد غاب نائب الرئيس جو بايدن، رئيس الكونجرس بحكم منصبه، ونحو ستين من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، بينهم عدد من اليهود، كما أن قضاة المحكمة العليا جميعهم، ومن بينهم ثلاثة يهود، الذين تلقوا الدعوة رفضوا الحضور، وجميعهم يرون أن أمراً غير دستوري وقف خلف الخطاب.

سارع مسؤول في البيت الأبيض إلى التعقيب على الخطاب معلناً، في مقابلة مع شبكة سي أن أن، أن ننتياهو "لم يعرض أية فكرة جديدة، ولا أية خطة بديلة واضحة، إنما مجرد كلمات من دون أفعال". وذهب كيري إلى أن انتقادات ننتياهو المفاوضات مع إيران "تم عن جهل". كذلك، حملت زعيمة الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب نانسي بيلوسي بشدة على ننتياهو، وعدت خطابه "إهانة" للولايات المتحدة. وأضافت "لقد غضبت من إهانة الاستخبارات الأمريكية، ومن التعالي بشأن معرفتنا بالخطر الذي تمثله إيران، والتزامنا بمنع انتشار السلاح النووي".

كانت الإدارة الأمريكية قد استبقت الخطاب بأن حذرت ننتياهو من الكشف عن تفاصيل حول المفاوضات السرية، بل وألحقت تحذيرها بوقف التعاون الاستخباري بشأن إيران، بحسب ما نشرت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي، لكن ذلك لم يمنع رئيس الحكومة الإسرائيلية من الكشف عن بعض التفاصيل، التي يعتقد مراقبون أنها ستزيد غضب إدارة أوباما على ننتياهو. شدد ننتياهو على معارضته القوية للاتفاق، وأضاف إلى مطالبه السابقة مطالب جديدة، من بينها "وقف عدوانية إيران في الشرق الأوسط، ووقف دعم الإرهاب في أرجاء العالم، والكف عن التهديد بإبادة إسرائيل، الدولة اليهودية الواحدة والوحيدة". كما كشف النقاب عن أن الاتفاق النووي مع إيران لا يطلب "تفكيك ولو منشأة نووية واحدة"، كما أنه لا يشير البتة إلى مشروع إيران الصاروخي. وشكل كلامه هذا تحدياً واضحاً للبيت الأبيض، الذي حذّر من أن الكشف عن معلومات حول الاتفاق يعدّ "خيانة للثقة".

وحاول ننتياهو تبرير ذلك بالقول إنه "برغم عدم التوقيع على الاتفاق، فإنّ ثمة عناصر منشورة، ولا حاجة لأجهزة استخبارات، ولا معلومات سرية لمعرفتها. يمكن فقط البحث في غوغل عن تفاصيل الاتفاق. ومن دون تغيير جوهري، نحن نعرف بالتأكيد أن كل اتفاق مع إيران ينطوي على تنازلين جوهريين: الأول، بقاء بنية تحتية نووية جوهريّة تترك لإيران مدى اختراق زمني قصير للقبلة. والثاني، أنه لن يتم تدمير أيّ موقع نووي في إيران، وبوسع إيران الاحتفاظ بألاف أجهزة الطرد المركزي، وآلاف أخرى تفصل عنها الكهرباء، لكن لا يتم تدميرها. معظم البنى النووية ستبقى مكانها، ولذلك فإن زمن الاختراق الإيراني سيكون قصيراً جداً". وتابع "إذا واصلت إيران إنتاج أجهزة طرد أكثر تقدماً، فإن مدى الاختراق يمكن أن يقصر جداً".

واستخف ننتياهو بالمراقبين الدوليين، والقيود التي يفرضها الاتفاق على المشروع النووي، قائلاً: "هذه هي المشكلة: المراقبون يوتقون الانتهاكات، لكنهم لا يمنعونها. على غرار كوريا الشمالية، انتهكت إيران مراراً اتفاقيات دولية في حالات عدّة، في السنوات 2005، 2006، و2010. وكما هي الحال مع كوريا الشمالية، تضع إيران أفعالاً، وقد أطفأت الكاميرات وخذعت المراقبين الدوليين". وتابع: "إيران تنتهك لا هذه التعليمات فحسب، إنما تعرف كيف تتلاعب وتخدع المراقبين".

وشرح ننتياهو معارضته للنظام الإيراني الذي "يفعل بالضبط ما أراد مؤسسوه: لقد دخل إلى غزة، ولبنان، ولديه ممثلون في سورية. هم يطوّقون "إسرائيل" ويحاولون خنقها بطوق إرهابي. ولإيران أنصار في العراق واليمن أيضاً، وإذا لم يتم وقفها، فإن عواصم عربية أخرى ستقع في أيديها. وهم يهددون المضايق الحيوية لمرور البضائع. إيران تريد خنق مرور النفط العالمي. قبل أسبوع أجرت



مناورة عسكرية، قصفت خلالها نموذجاً لحاملة طائرات أمريكية، في أثناء إجراء المباحثات النووية. وإيران تنفذ عمليات أيضاً في الولايات المتحدة، وهي مسؤولة عن مقتل آلاف الجنود الأمريكيين في بيروت والعراق وأفغانستان". وأمعن في التحريض قائلاً: "هناك من يأملون أن تقبل إيران في الأسرة الدولية، لكن إيران تسيطر، وعلينا الوقوف سوياً لوقف حملة الاستعباد والإرهاب الإيرانية". وأضاف "لمن يؤمن بأن إيران تهدد الدولة اليهودية، وليس الشعب اليهودي فحسب، استمعوا إلى "حسن نصر الله" قائد "حزب الله"، قائد الإرهاب الإيراني بالوكالة. لقد قال: إذا تجمع كل اليهود في إسرائيل فإنهم سيوفرون علينا مشقة ملاحقتهم حول العالم".

كان ننتيا هو بدأ خطابه، الذي استمر 45 دقيقة، وقوطع بالتصفيق 25 مرة، بالثناء "على جميع من حضروا". وأضاف:

أعلم أن الخطاب موضوع خلاف كبير، وأنا آسف لأن أناساً يفسرون وصولي إلى هنا على أنه أمر حزبي، وهذا لم يكن أبداً قصدي. أنا أشكر الديمقراطيين والجمهوريين على دعمهم لإسرائيل عاماً بعد عام، وبعداً بعد عقد. وأنا أعرف أن لا فرق في أية جهة تجلسون، جمهوريين وديمقراطيين، فأنتم إلى جانب إسرائيل. والتحالف الاستثنائي بين الولايات المتحدة وإسرائيل كان دوماً فوق السياسة الداخلية وسيبقى كذلك.

وأشار إلى التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، شاكراً باسم "إسرائيل":

الشعب الأمريكي والرؤساء الأمريكيين. وأنا أقدر كل ما فعل أوباما من أجل إسرائيل. قسم مما فعله أوباما لإسرائيل معروف كالتعاون الأمني، الاستخباري، وقسم غير معروف. لقد اتصلت به عام 2010 من أجل حريق الكرم، وهو وافق فوراً على تقديم العون. كما اتصلت به عام 2011، خلال حصار سفارتنا في القاهرة، وقدم مساعدة مهمة جداً. وأنا أقدر تأييده الصيف الماضي لعملية الجرف الصامد (ضدّ غزة). في كل واحدة من هذه اللحظات اتصلت بالرئيس وكان حاضراً. وليس بالوسع الحديث عن قسم من المباحثات المتعلقة بأمور حساسة. لكنني أعرف ما يفعل بالضبط، ودوماً سأبقى مديناً له على هذا الدعم.

كذلك لم ينسَ شكر أعضاء مجلسي الكونجرس على الدعم السخي لـ"إسرائيل"، خصوصاً "المساعدة العسكرية، في الدفاع ضدّ الصواريخ". وقال "في الصيف الأخير حظي ملايين الإسرائيليين بحماية من آلاف صواريخ حماس، بعدما أتاح الكونجرس لإسرائيل التزود بمنظومات القبة الحديدية".

وعمد ننتياهو إلى عرض نفسه باعتباره رسول "الشعب اليهودي"، وقال إنه جاء إلى الولايات المتحدة "لأن الموضوع (الاتفاق النووي) قد يعرض وجود إسرائيل ومستقبلها للخطر". وشدد على أن "التاريخ اليهودي صمد أربعة آلاف عام في مواجهة محاولات الإبادة".

## 2. أصداء الخطاب:

يكشف خطاب ننتياهو الحقيقة المعروفة مسبقاً، وهي أن مشكلة "إسرائيل" مع إيران لا تقتصر على برنامجها النووي، بل قبل أي شيء آخر، فإن الأزمة هي مع سياساتها الإقليمية، ودعمها لقوى المقاومة، وأيضاً موقفها من القضية الفلسطينية ووجود "إسرائيل". من هنا يكمن الحل، وفق نظرة ننتياهو، في مواصلة الضغط على إيران من أجل تغيير هويتها وخياراتها الأيديولوجية والسياسية.

الرئيس الأمريكي عبر بقدر استثنائي من الصراحة عن اعتراضه على الخطاب، الذي رأت فيه أوساط البيت الأبيض تدخلاً سافراً ووقحاً في السياسة الأمريكية الداخلية. مستشارة الأمن القومي الأمريكية قالت إن الخطاب سيكون له أثر مدمر على العلاقات بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، على أساس أن ننتياهو يوجد انقساماً في الساحة السياسية الأمريكية، ويُحرج اليهود الأمريكيين.

باختصار، خطاب ننتياهو يُعدّ تحطيماً لقواعد اللعبة المتبعة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل": هو ينتهك بروتوكولات مرعية الإجراء بين الجانبين، يدفع إلى التصادم مع البيت الأبيض، ويسبب أزمة خطيرة معه. يوجد انقساماً في الساحة السياسية الأمريكية الداخلية، ويضع اليهود الأمريكيين ومنظماتهم في وضعية حرجة، وكل ذلك لم يشكل سبباً كافياً بالنسبة إلى ننتياهو للتراجع عنه.

من المؤكد أن ننتياهو كان يرى في خطابه رافعة انتخابية على مسافة أسبوعين من الانتخابات العامة في "إسرائيل"، وأنه يسعى إلى توظيفه في هذا السياق، حيث يهيمه تقديم نفسه بوصفه القيادي الإسرائيلي الذي تحدى العالم، وعلى رأسه الحليف الاستراتيجي الأهم لـ"إسرائيل"، من أجل التحذير من المخاطر "الوجودية" التي ينطوي عليها الاتفاق على الأمن الإسرائيلي. لكن الأهم من ذلك، هو أن خطاب ننتياهو ليس أكثر من محاولة للتعمية على فشله في إنجاز المهمة التي وصفها ذات مرة بأنها "مهمة حياته"، وهي منع إيران من الحصول على قدرات نووية. حبس أنفاس العالم غير مرة، وكان لأدائه هذا دور حاسم في دفع الغرب إلى انتهاج سياسة حازمة ضدّ إيران بين سنة 2010 و2013. لكن في اختبار النتائج، الحقيقة التي لا لبس فيها هي أن ننتياهو تسلم الحكم في "إسرائيل" سنة 2009 وإيران بعيدة خمس سنوات عن القنبلة النووية، حسب تقارير الاستخبارات الإسرائيلية، وها هو اليوم، بعد ستّة أعوام في الموقع الأول لصناعة القرار الإسرائيلي،



يسافر إلى الولايات المتحدة فيما إيران "دولة عتبة نووية"، وتمتلك التكنولوجيا الكاملة لتصنيع القنبلة لو قررت ذلك، كما لمّح إلى ذلك تقرير لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ الأمريكي. هكذا فإن نتياهو "نجح" في تحويل القضية النووية الإيرانية من مشكلة غربية - إيرانية، وبشكل أخص أمريكية - إيرانية، لا إلى مشكلة إسرائيلية - إيرانية فحسب، بل إلى مشكلة إسرائيلية - أمريكية. أن الاتفاق مع إيران يؤكد أن هناك يقيناً بأن الاستراتيجية الإسرائيلية، ومعها الغربية، أخفقت في منع تحوّل إيران إلى "دولة عتبة نووية"، وبانت جميع الأطراف أمام واقع لا يمكنها تجاهله أو إنكاره.

وعلى الرغم من أن نتياهو وصف خطابه بأنه يمثل "المهمة المصيرية بل والتاريخية والحاسمة للشعب اليهودي"، يعكس تبني هذا الموقف مستوى تراجع السقف الإسرائيلي المعلن في مواجهة إيران، الذي كان يتفهم بالنسبة إلى الوقائع التي نجحت إيران في فرضها على المستوى النووي. هكذا وجدت "إسرائيل" نفسها أمام واقع مرّكب: لا تستطيع تجاهل ثوابت الموقف الأمريكي؛ الذي فرضه التمسك الإيراني بثوابته، وحرص أوباما على تجنّب الصدام العسكري مع إيران، إضافة إلى عناصر أخرى - من جهة، ولا يمكن إنكار حقيقة أن إيران حققت أغلبية قفزاتها النووية النوعية باتجاه "دولة عتبة نووية"، في ظلّ تولي نتياهو رئاسة الوزراء، الأمر الذي يُعد فشلاً استراتيجياً له ولحكومته - من جهة أخرى. في الداخل الإسرائيلي يعارض كل رؤساء الأحزاب تقريباً الخطاب الذي يقول نتياهو إنه يمثل فيه كل "إسرائيل" والشعب اليهودي. كذلك يعارضه 180 مسؤولاً أمنياً سابقاً قائلين إن سياسته الأمنية تقرب إيران من القنبلة النووية، وذهبوا إلى أنه يدمر الردع الإسرائيلي والحلف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

### 3. ما بعد الانتخابات الإسرائيلية:

أعلنت إدارة أوباما أنها ستعيد تقييم سياستها إزاء "إسرائيل" في ضوء تصريحات نتياهو في أثناء الحملة الانتخابية، التي تخلّى فيها عن التزامه بالدولة الفلسطينية. ولتبرير هذا الموقف، قال المتحدث باسم البيت الأبيض إن الولايات المتحدة تؤمن بضرورة قيام دولة فلسطينية، لأن في قيامها مصلحة أمريكية وإسرائيلية، فضلاً عن المصلحة الفلسطينية طبعاً. وحتى تعطي الإدارة الأمريكية جدية لحديثها عن إعادة التقييم، فقد صرّح الناطق باسم الخارجية الأمريكية بأن إدارته قد تمتنع عن التصويت إذا عرض مشروع قرار على مجلس الأمن يعترف بالدولة الفلسطينية، بل قد تعترف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية من دون انتظار نتيجة المفاوضات. هل تمضي الإدارة الأمريكية في تهديدها؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة؟



السيناريو الأول، أن تتراجع الولايات المتحدة عن إعادة التقييم والاكتفاء بالتحذير الذي عبر عنه أوباما، مقابل تأكيد التزام نتنياهو بالدولة الفلسطينية، مع معرفتها ومعرفة الجميع بأن هذا الالتزام لا معنى له منذ البداية، لأن نتياهو وضع شروطاً تعجيزية حتى يوافق على الدولة، تبدأ بضمن أمن "إسرائيل"، ولا تنتهي بالاعتراف الفلسطيني بأن "إسرائيل" "دولة يهودية".

هذا السيناريو يعززه أن أوباما يعطي الأولوية للاتفاق مع إيران الذي تعارضه "إسرائيل" والحزب الجمهوري ومناصرو "إسرائيل" بشدة، ولا يريد أن يفتح جبهة أخرى، خصوصاً في ظل اقتراب انتهاء فترته الرئاسية، وحتى لا يتعرض إلى ضغوط من حزبه ومن مرشحيه للرئاسة، تحديداً هيلاري كلينتون التي تتخذ مواقف مؤيدة لـ"إسرائيل"، ولا تريد أن تخسر تأييد مناصريها في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

السيناريو الثاني، أن يمضي أوباما وينفذ تهديده، ويوافق على صدور قرار من مجلس الأمن يعترف بالدولة الفلسطينية، لأنه يدرك أن عدم القيام بذلك سيجعل أبو مازن غير قادر على الاستمرار بالوضع الحالي، وأنه سيمضي مضطراً نحو تفعيل العضوية الفلسطينية في محكمة الجنايات الدولية، وتنفيذ قرارات المجلس المركزي بخصوص وقف التنسيق الأمني مع "إسرائيل"، وتحميل الاحتلال المسؤولية عن احتلاله، وإعادة النظر في العلاقة مع "إسرائيل"، والمضي بالمصالحة، والمقاومة الشعبية والمقاطعة، ما يعني أن الأمور في هذا السيناريو مرشحة إلى تدهور شامل، وإلى مجابهة فلسطينية - إسرائيلية شاملة، ستكون لها تداعيات على كل المنطقة التي تشهد حروباً وانقسامات وتصاعداً لظواهر التطرف.

السيناريو الثالث، أن تكتفي الإدارة الأمريكية بغض النظر عن اعتراف أوروبي بالدولة الفلسطينية، وفرض بعض العقوبات التي هددت أوروبا بتنفيذها ضد "إسرائيل"، وانتظار مفعولها على "إسرائيل".

قلما وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية إلى هذا المستوى المتدني. أوباما يوبخ نتياهو على ما قاله عشية الانتخابات في "إسرائيل"، ثم في اليوم التالي، معتبراً أن نتياهو وحده المسؤول عن الانعكاسات السلبية لمسيرة التسوية مع الفلسطينيين، حتى بعد اعتذار نتياهو من الإسرائيليين، وخصوصاً من المواطنين العرب في "إسرائيل"، مؤكداً أنه لم يعن ما قاله. كذلك عاد وأكد للمجتمع الدولي أنه ما يزال مع حلّ الدولتين.

هذا الخلاف ليس الأول بين البلدين أو بين الرئيسين، لكن الأمر مختلف اليوم. انعدام الكيمياء بين أوباما ونتياهو منذ الاجتماع الأول بينهما. لقد رفض مستشار الأمن القومي للرئيس أوباما



اعتبار اعتذار ننتياهو وتوضيحه "كأنه لم يكن". وسرّب البيت الأبيض أن الولايات المتحدة لن تعطل باستعمالها حقّ الفيتو أيّ قرار لمجلس الأمن يدين "إسرائيل" لإنشائها مستعمرات جديدة. كذلك تضيف المعلومات أن الولايات المتحدة لن تمنع نظر محكمة العدل الدولية في سوء معاملة "إسرائيل" الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة منذ سنة 1967، بالإضافة إلى أن الوقت حان لأن تنتهي "إسرائيل" احتلالها الأراضي الفلسطينية.

من ناحية أخرى؛ خرج ننتياهو عن طوره، وهو يصف الاتفاق النووي مع إيران بالكارثة التي تهدد وجود "إسرائيل". ولم يمنع ننتياهو نفسه من إجراء مكالمة حادة مع أوباما، وعقد اجتماع للمجلس الوزاري المصغر لإظهار معارضة جماعية للاتفاق. وأصدرت رئاسة الحكومة الإسرائيلية بياناً شددت فيه على أن المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية "موحد في معارضته للصفقة التي أبرمت مع إيران". لكن غضب ننتياهو ينصبّ أساساً ليس فقط على الاتفاق وبنوده، بقدر ما ينصبّ على محصلته النهائية؛ وهي فشل "إسرائيل" في التأثير على مجريات دولية مهمة تتعلق بها، خصوصاً مع الولايات المتحدة. وأشار ديوان ننتياهو إلى أنه أعرب في تلك المكالمة عن معارضة "إسرائيل" لاتفاقية الإطار مع إيران، ووصفها بأنها "خطر شديد على إسرائيل والمنطقة والعالم". وأوضح ننتياهو أن "هذه الصفقة تمنح شرعية للمشروع النووي الإيراني، وتعزز الاقتصاد الإيراني، وتعظم العدوانية والإرهاب الإيرانيين في أرجاء الشرق الأوسط وما بعده". وشدد على أن "صفقة كهذه لن تمنع إيران من التوجه نحو القنبلة، بل إنها تمهد الطريق إليها".

أما البيت الأبيض فأشار إلى أن أوباما شدد أمام ننتياهو على أن اتفاق الإطار يشكل تقدماً جوهرياً باتجاه حلّ بعيد المدى وشامل، يسد الطريق أمام إيران للحصول على سلاح نووي، ويضمن أن يكون المشروع النووي الإيراني لأغراض سلمية فقط. وأضاف أوباما أن الاتفاق حول المشروع النووي لا يقلل بطبيعة الحال قلق الولايات المتحدة من واقع "رعاية إيران للإرهاب ضدّ إسرائيل". وشدد على أن الولايات المتحدة تظل ملتزمة بأمن "إسرائيل". وأشار أوباما إلى أنه أعطى تعليماته لطاقم الأمن القومي الأمريكي بزيادة التشاور مع الحكومة الإسرائيلية الجديدة بشأن سبل توثيق التعاون الأمني.

في السياق ذاته؛ وفي محاولة لنزع فتيل الأزمة مع "إسرائيل"، ولتسهيل التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران من دون عراقيل جدية من الكونجرس، عمد أوباما إلى إعادة احتضان "إسرائيل"، وعدا عن عرضه توقيع معاهدة دفاع مشترك مع "إسرائيل"، أبدى استعداده للتعهد بالوقوف إلى جانبها إذا ما تعرضت إلى أيّ هجوم. ففي مقابلة متلفزة مع توماس فريدمان قال أوباما إن:

ما أقوله للشعب في إسرائيل هو أنه لا توجد أية صيغة أو إمكانية لمنع إيران من تحقيق سلاح نووي أكثر نجاعة من المبادرات الدبلوماسية التي طرحناها. وأنا لست فقط ملتزماً تماماً بالتأكد من أن الولايات المتحدة ستحافظ على تفوقهم العسكري من ناحية نوعية، بل أنا مستعد للتعهد بشكل يكون واضحاً لكل واحد في المنطقة، بما فيها إيران، بأنه إذا ما هوجمت إسرائيل، فنحن سنقف إلى جانبها.

وأضاف: "سأعتبره فشلاً من جانبي، فشلاً جذرياً لرئاستي، إذا أصبحت إسرائيل أضعف خلال عهدي، أو نتيجة لعمل قمت به، هذا لن يشكل فشلاً استراتيجياً فحسب، بل أعتقد أنه سيكون فشلاً أخلاقياً". وقال "حتى خلال الخلافات التي حصلت بيني وبين رئيس الوزراء ننتيا هو حول إيران، وحول المسألة الفلسطينية في آن معاً، فأنا كنت دوماً ثابتاً في تأكيد أن دفاعنا عن إسرائيل لا يتزعزع".

وفي 2015/8/5 وجه أوباما خطاباً إلى "الأمة" بشأن الاتفاق النووي مع إيران، يُعدُّ من أهم خطباته، إن لم يكن الأكثر أهمية لما كشف من خلاله من مواقف لا يمكن وصفها إلا بالجديدة في سلوك الرؤساء الأمريكيين، بل في سلوك السياسيين الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ألا وهي المواجهة الصريحة مع حكومة "إسرائيل". في البداية لا بدّ من التنويه بأن مكان وزمان ذلك الخطاب لهما دلالات كبيرة في التاريخ، وفي الوعي الأمريكي.

فمن حيث المكان؛ اختار أوباما لإلقاء خطابه في الجامعة الأمريكية في واشنطن؛ وذلك استذكّاراً لخطاب جون كينيدي، الذي ألقى سنة 1963 خطاباً مفصلياً حول ضرورة التفاوض مع الاتحاد السوفييتي، وضرورة توقيع اتفاق الحد من السلاح الصاروخي العابر للقارات. والمقاربة في محلّها لأن الذهنية القائمة آنذاك في الكونجرس الأمريكي تجاه الاتحاد السوفييتي تشابه الذهنية الحالية في الكونجرس تجاه إيران. التشنّج هو السمة الرئيسية، والجهل هو الدافع لذلك التشنّج. أراد أوباما أن يواجه تلك الذهنية القائمة في الكونجرس تجاه إيران عبر تأكيد أن الاتفاق النووي هو لمصلحة الولايات المتحدة أولاً وأخيراً، وأن البديل عن ذلك هو الحرب. ويرى العديد من المحلّلين الأمريكيين، المؤيدين للاتفاق على الرغم مما يرون فيه من ثغرات، أن الحرب التي قد تقع في حال رفض الكونجرس الأمريكي الاتفاق قد تكون شاملة في المنطقة العربية، وقد تكون نووية، أي حرب عالمية ثالثة. يكفي التلويح بحرب جديدة في المنطقة عند الرأي العام الأمريكي لإسقاط أي مشروع سياسي قد يؤدّي أو يدعو إلى الحرب.



أما من ناحية الزمان؛ فقد ألقى الخطاب عشية "احتفالات" إلقاء القنبلتين النوويّتين على كل من هيروشيما وناغاساكي في اليابان في آب/ أغسطس 1945. خاطب أوباما الشعب الأمريكي مباشرة، لربط ذكرى مشؤومة باحتمال أكثر شؤماً؛ فيما لو أجهض الاتفاق مع إيران. ليس من السهل إشهار خطر الحرب لكن القوم على ذلك يعني مدى خطورة الموقف. المسؤولون في الإدارة في حوار مع العديد من المحلّين يقولون إن إجهاض الاتفاق سيعفي إيران من التزاماتها، ويزيد من الاقتناع أنه لا يمكن الوثوق بالولايات المتحدة. من الناحية التاريخية، هذا صحيح. فسجلّ الولايات المتحدة داخلياً وخارجياً هو التخلّي عن التزاماتها التي حدّدت في الاتفاقات عندما تصبح موازين القوة لمصلحتها، فتتقضاها دون الالتفات إلى النتائج الكارثية على الشعوب التي تطالها. هكذا حصل مع السكّان الأصليين للقارة الأمريكية الشمالية. وحصل مجدداً ليس فيما يتعلّق بالاتفاقات مع حلفائها بل من تحالفات. عدم الوثوق بالولايات المتحدة سيؤدّي وفقاً للمراقبين إلى سباق في التسلّح، وخصوصاً التسلّح النووي بين دول المنطقة. هذا يعني أنه عاجلاً أو آجلاً سيتمّ الصدام النووي بين "إسرائيل" وإيران، ما يستوجب تدخّل الولايات المتحدة، الذي يستتبع تدخّل كل من روسيا والصين. أما النتائج فستكون كارثية على الجميع! يذكر هنا أن كل من روسيا والصين أسهمتاً في تقريب وجهات النظر، وبالتالي تُعدّان من عزّابي الاتفاق، وأن نقضه في الكونجرس الأمريكي هو تهجّم عليهما.

جاء الخطاب مفصلاً ومنظماً وواضحاً. وخلال ساعة تقريباً عرض نظريته المؤيدة للاتفاق، وحاول تفنيد ودحض حجج المعارضين للاتفاق الواحدة تلو الأخرى. وقد وجه كلامه إلى مجموعتين أساسيتين: أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب من الحزب الديمقراطي، وجمهور الناخبين من الوسط واليسار الليبرالي. وكما ذكر باراك لايبيد في صحيفة هآرتس فإن أحد التكتيكات التي استخدمها أوباما هي التخويف؛ إذ حذر من اللوبي المؤيد للحزب الجمهوري، ومن المنظمات التي تنفق عشرات ملايين الدولارات على حملات ضدّ الاتفاق. وفي مراحل معينة ذكّر كلامه بالفيديو العائد إلى فترة الانتخابات في "إسرائيل"، والذي حذر فيه نتتياهو من إقبال العرب إلى صناديق الاقتراع في باصات تمولها جمعيات يسارية. لكن على عكس نتتياهو، ففي مبالغة أوباما وتضخيمه شيء ليس قليلاً من الحقيقة. وثمة شيطان آخر استحضره أوباما هو بوش الابن الذي صورته بأنه هو الذي كان سبباً في نشوء المشكلة الإيرانية؛ عندما شنّ حرباً مضللة ضدّ العراق. وذكّر بأنه عندما تولى بوش منصبه لم يكن لدى إيران جهاز تخصيب واحد، لكن لدى مغادرته البيت الأبيض

أصبحت إيران تمتلك الآلاف. وما أراد أوباما قوله هو إن محاولات رئيس الحكومة الإسرائيلية إفشال الاتفاق النووي تشبه الحملة التي شنها مؤيدو الحرب في العراق سنة 2003.

كما شدد أوباما على نقطة في غاية الأهمية وهي أن "إسرائيل" هي الدولة الوحيدة في العالم التي تقف ضدّ الاتفاق، بينما دول مؤيدة لـ"إسرائيل" كفرنسا وبريطانيا وألمانيا تدعم الاتفاق. فالمصلحة الأمريكية والمصلحة العالمية هي دعم الاتفاق وليس العكس كما يزعم المعارضون له في الكونجرس. أليست المصلحة الأمريكية فوق أيّ اعتبار في الكونجرس؟ وهنا النقطة الأساسية في خطاب أوباما وفي الحوار الذي تلاه مع مجموعة من الصحفيين في البيت الأبيض. لأول مرة يشير رئيس أمريكي، في سدة الرئاسة وليس خارجها، إلى "مجموعات" تحاول التأثير على الكونجرس. لفتة أوباما إلى أعضاء الكونجرس لعدم التأثير بما أسماه "الحسابات السياسية" كانت إشارة واضحة إلى دور اللوبي الصهيوني في الكونجرس. ومن الواضح أنه يخاطب الأعضاء الديموقراطيين الذين يتعرضون لضغوطات كبيرة من قبل "الأيبيك".

إن ما يجب أن يثير القلق في "إسرائيل" هو أن صراع ننتياهو ضدّ الاتفاق النووي دفع أوباما إلى وضع أصبح متوجّباً عليه أن يُميز بين المصالح الأمنية للولايات المتحدة وبين مصالح "إسرائيل"، موضحاً أنها ليست متماثلة. وهو بذلك بعث برسالة واضحة مفادها أن ننتياهو تخطى خطوطاً حمراء في موقفه ضدّ الاتفاق النووي، من خلال تدخله السافر في السياسة الأمريكية الداخلية، ومحاولته أن يقدم نفسه على أنه يعرف أكثر من رئيس الولايات المتحدة ما هي مصالحها.

ثم جاءت خاتمة هذا الجدل المتعدد الأطراف، حول الاتفاق النووي مع إيران، في ذكرى 2015/9/11، بما له من دلالات؛ حين فشل مجلس الشيوخ في تمرير قرار برفض الاتفاق، عبر "المناورات الإجرائية" المعتمدة في لائحة المجلس، التي لم تجعل أوباما حتى في حاجة إلى استخدام "حقّ النقض"، وفي هذه الحال لا تعود هناك حاجة إلى تصويت مجلس النواب، مهما جاءت نتيجته. هكذا فشل الأعضاء الجمهوريون المعارضون للرئيس الأمريكي في مجلس الشيوخ، في محاولتهم تعطيل الاتفاق النووي مع إيران، ما يؤكد انتصار أوباما في هذه المواجهة، ويبدو نهائياً أيّ شكّ بشأن الاتفاق مع إيران. صوت 58 مقابل 42 من أعضاء مجلس الشيوخ، في تصويت إجرائي، في حين يتطلب تمرير قرار عدم التأييد الذي طرحه الجمهوريون ستين صوتاً. وقال أوباما في بيان له: إن هذا التصويت يشكل نصراً للديبلوماسية وللاّمن القومي للولايات المتحدة وللاّمن العالم، داعياً إلى التركيز على تنفيذ الاتفاق بهدف ضمان عدم امتلاك إيران للسلاح



النووي. كما قال لعدد من حاخامات المنظمات اليهودية الأمريكية: إن الاتفاق النووي مع إيران يتوافق مع الالتزام الثابت للولايات المتحدة بأمن "إسرائيل".

### ثانياً: عقوبات أوروبية:

أصدر الاتحاد الأوروبي طوال سنة 2015 بيانات تدين بلغة شديدة اعتزام "إسرائيل" بناء المزيد من المستعمرات، هذه اللغة ينظر إليها المحللين الإسرائيليين على أنها لغة غير مسبوقة في نقد الاتحاد لسياسة "إسرائيل" الاستيطانية، كما تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد قرر حظر استيراد المنتجات الزراعية للمستعمرات، مقدمة لمجموعة من العقوبات الأوروبية المختلفة جذرياً عن كل ما سبق. في هذا السياق؛ تستعد أوروبا لفرض سلسلة من العقوبات الجديدة والحازمة على "إسرائيل" بسبب استمرارها في توسيع الاستيطان. وتجدر الإشارة إلى أن حكومة نتنياهو قررت مؤخراً الشروع بهدم عدد من المشروعات التي أنشأها الاتحاد الأوروبي لمصلحة الفلسطينيين، في المناطق الخاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، بدعوى أنها أبنية غير شرعية.

ونقل أمير تيفون المراسل السياسي لموقع والا عن جهات إسرائيلية زارت مؤخراً وزارات الخارجية الأهم في أوروبا ومقر الاتحاد في بروكسل، قولها إن التركيز في الخطوات الأوروبية الجديدة سيكون على "عدم شرعية المستعمرات وفق القانون الدولي"، من دون أيّ تمييز بين المستعمرات داخل الكتل الاستيطانية، أو في الأحياء اليهودية في القدس الشرقية، أو المستعمرات المنعزلة. كما نقل المراسل عن مصدر مطلع على الخطوات الأوروبية الجديدة أن الخط الموجّه لديهم هو تعميق وإبراز التمييز المطلق الذي يقيمونه بين "إسرائيل" داخل الخط الأخضر، و"إسرائيل" خلف الخط الأخضر. ويتحدثون هناك عن عقوبات ضدّ شركات تبرم صفقات خلف الخط الأخضر، وعن تأييد الخطوات القضائية الفلسطينية بشأن المستعمرات، وأيضاً عن العودة إلى اقتراح إنشاء دولة فلسطينية عن طريق مجلس الأمن. "إن نقطة الافتراض في أوروبا هي أنه بعد الانتخابات ستقوم حكومة يمينية، وفي الوضع القائم سوف يكون أسهل عليهم دفع هذه الخطوات".

وبين الخطوات التي تجري دراستها في الاتحاد الأوروبي، ما أثير لأول مرة في مؤتمر مجموعة عمل لشؤون الأمن لكل الدول الأعضاء في الاتحاد؛ بلورة وثيقة تحوي توصيات لعقوبات ضدّ "إسرائيل" بسبب الاستيطان، كشفت صحيفة هآرتس النقيب عنها في 2014/11/17. وبحسب الصحيفة فإنّ العقوبات تتضمن أيضاً الاستعداد لسحب السفراء، في حال إصرار "إسرائيل" على الاستيطان في أماكن حساسة في الضفة الغربية أو القدس الشرقية. وتجري مداوولات أولية في

مؤسسات الاتحاد بشأن الوثيقة التي لم يتحقق إجماع أو قرار بشأنها حتى الآن. ويتعلق الفصل الأول بخطوات دبلوماسية يمكن للدول الأعضاء في الاتحاد اتخاذها سويًا ضدّ "إسرائيل"، مثل إصدار إدانة منسقة ضدّ المستعمرات، أو تقديم احتجاجات مشتركة لوزارة الخارجية أو ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية، وإصدار بيانات شديدة اللهجة في الشأن الإسرائيلي - الفلسطيني، في ختام الاجتماعات الشهرية لوزراء الخارجية الأوروبيين.

وتتضمن الوثيقة اقتراحاً لإعادة النظر في الاستراتيجية الأوروبية في المداولات المتعلقة بـ"إسرائيل" في مجلس حقوق الإنسان في جنيف. وكانت دول الاتحاد قد تعهدت قبل عام في إطار التفاهات لإعادة "إسرائيل" للمجلس بعدم التعاون مع مداولات تجري فيه تحت "البند الخامس". والمداولات في هذا البند تتعلق بوضع حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة سنة 1967، وغالباً ما تشكل منبراً لمهاجمة "إسرائيل". لذلك فإن الإشارة له حالياً تعني العودة إلى ما كان قبل الاتفاق، والمشاركة بشكل فاعل في المناقشات تحت هذا البند.

ويشير الفصل الثاني في الوثيقة إلى العلاقات الثنائية مع "إسرائيل"، ويقترح خطوات مثل سحب السفراء الأوروبيين من تل أبيب رداً على خطوات إسرائيلية تعرّض للخطر حلّ الدولتين. والوثيقة تتضمن اقتراحات للعمل ضدّ المستوطنين، مثل حظر الاتصال بهم، أو إجراء لقاءات مع نشطاء في مجلس المستعمرات أو مع منظمات مرتبطة رسمياً ومباشرة بالمستعمرات. وتفرض الوثيقة عقوبات على الشركات الأوروبية التي تتعاون مع المستعمرات.

ويتعلق الفصل الثالث في الوثيقة بالعلاقات مع الفلسطينيين، وهو يقدم لهم "الجزر". فالوثيقة تقترح على دول الاتحاد اتخاذ خطوات تعزز "عناصر الدولة الفلسطينية".

وقد حاولت في حينه أوساط أوروبية التقليل من أهمية تلك الوثيقة، زاعمة أنها "تجربة من مجموعة دبلوماسيين على مستوى متدنٍ". لكن في الشهور الثلاثة التي مرّت على كشف الوثيقة، يتبين أن العمل عليها ما يزال مستمراً، وأن جهات إسرائيلية اطلعت على الأمر من شخصيات رفيعة المستوى في الاتحاد أو في الدول الأعضاء. وأوضح مصدر إسرائيلي النقي مؤخراً مع دبلوماسيين غربيين ضالعين في الأمر، أن "هذا ليس عملاً تحته مجموعة موظفين صغار في غرفة جانبية. هذه عملية تشارك فيها كل الدول وتسمح لها بالتقدم، وبالتوازي يطلع عليها أصحاب المناصب الأعلى". وبحسب هذا المصدر، فإن "الانتخابات الإسرائيلية عام 2015 أفلحت في عرقلة العملية، لسببين: لأنهم لا يريدون الظهور كمن يتدخل في الانتخابات، وأيضاً لأن قسماً من الدول



كان يأمل أن تنشأ بعد الانتخابات فرصة لاستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. حالياً لا يبدو أن هذا سيحدث، لذلك فإنهم يستعدون للتصعيد".

ويشير موقع والا إلى أن قضية العقوبات الأوروبية، والضغط الدولي على "إسرائيل"، لم يتحوّل إلى موضوع مركزي في المعركة الانتخابية، لكن جميع الأطراف تدرك جيداً المخاطر التي تنتظر "إسرائيل" بعد الانتخابات. وقد سبق لوزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان، أن قال في مداولة مغلقة إن "إسرائيل" تتوقع فترة قاسية جداً في الحلبة الدولية في نهاية الانتخابات، وأن دولاً بارزة في أوروبا تعمل سويماً مع الفلسطينيين في هذا الشأن. كما أن رئيس الأركان الجنرال بني جانتس قال إن العالم "سوف يضطر إلى التدخل" في الشأن الإسرائيلي - الفلسطيني، مضيفاً أن استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين مهم لـ"إسرائيل".

ثم جاءت الانتخابات، واستمر ننتياهو في السلطة، وتجدد الحديث عن التوجه الأوروبي نحو فرض عقوبات على "إسرائيل". وقد جاءت مناسبة نشر تقرير لجنة التحقيق التي شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، حول جرائم الحرب التي ارتكبتها "إسرائيل" في حربها على غزة سنة 2014، لتحركاً هذا التوجه. فقد أقر مجلس حقوق الإنسان "التقرير" في 2015/7/3، وأصدر قراراً بأغلبية ساحقة يدعو إلى محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة سنة 2014. نال القرار تأييد 45 دولة، تضم عدة دول أوروبية بينها فرنسا وألمانيا وبريطانيا وهولندا، في حين عارضته الولايات المتحدة وحدها، وامتنعت عن التصويت خمس دول؛ هي الهند وكينيا وإثيوبيا والباراجواي ومقدونيا.

وعلى الرغم من الخطر الذي تستشعر "إسرائيل" من أثر هذا التقرير على ميل المحكمة الجنائية الدولية نحو التحقيق في هذه الجرائم، فإنها تخشى خطراً لا يقل عنه، وهو تعزيز جهود مقاطعة "إسرائيل" في أوروبا، التي لم تعد تستخف بهذا الخطر، وصار كثيرون من قادتها يرون المقاطعة الاقتصادية والثقافية خطراً وجودياً.

وفي إطار ترجمة هذا الخطر إلى معطيات ملموسة نشر البنك المركزي الإسرائيلي سنة 2015 تقريراً يحذر فيه من اهتزاز العلاقة الاقتصادية مع أوروبا، وهي الشريك التجاري الأكبر لها. وبديهي أنه ليس ثمة تكافؤ بين "إسرائيل" وأوروبا في هذه الشراكة، إذ إن أوروبا هي الشريك التجاري الأول لـ"إسرائيل"، في حين أن "إسرائيل" لا تحتل سوى المكان 28 في الترتيب الأوروبي للشراكة التجارية. ولا تشكل الواردات الأوروبية من "إسرائيل" إلا 0.7%، في حين أن الصادرات إليها أيضاً ليست أكثر بكثير من 1%. والصورة مغايرة تماماً من الجانب الإسرائيلي، حيث تصدر

"إسرائيل" لأوروبا 30% من صادراتها وتستورد 41% من وارداتها. عموماً ينبع تحذير البنك المركزي أساساً من إدراك واقع أن انعدام أفق التسوية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، واستمرار الاستيطان، كفيل بتعميق الأزمة، وتوسيع المقاطعة التي بدأت بمنتجات المستعمرات. وإذا ما نفذت أوروبا تهديدها بمقاطعة منتجات "إسرائيل" فإن تقرير "بنك إسرائيل" يشير إلى حجم الخسائر المتوقعة. وهو يبين أن سيناريو مقاطعة "إسرائيل" بالكامل يعني ضرب الصادرات الإسرائيلية البالغ قيمتها 84.4 مليار شيكل (نحو 22 مليار دولار)، وهو ما يعني مساً بالنتائج القومي العام لـ"إسرائيل" بنحو 40.35 مليار شيكل، وتسريح نحو 36 ألف مستخدم. أما في حال استمرار المقاطعة بشكل طوعي للمنتجات الإسرائيلية، أو تنفيذ وضع شارات على بضائع المستعمرات، فإن الضرر على الصادرات يقدر بنحو 1.7 مليار شيكل وتراجع الناتج القومي العام بنحو نصف مليار شيكل وتسريح 435 مستخدماً.

وفي ظلّ منهج الغطرسة الذي تنتهجه حكومة نتنياهو فإن هناك ميلاً لإظهار أن لدى "إسرائيل" بديلاً لأوروبا، وهو التوجه نحو آسيا. وهذا ما تجلّى في المحاولات الإسرائيلية الجادة لتحسين العلاقات مع دول آسيا، خصوصاً اليابان والصين والهند. وتدعي أوساط إسرائيلية أن الميل لتنويع الشركاء الاقتصاديين يهدف أساساً إلى تقليص الركون إلى الشريك الأوروبي، الذي بات يثقل على "إسرائيل" بمطالبه السياسية. لكن لا خلاف بين الخبراء الاقتصاديين في "إسرائيل" حول واقع أن ما تعلنه الحكومة لا يعني بالضرورة القدرة على تنفيذه، وإذا توفرت القدرة فإن الأمر مستحيل في المدى القريب. ويؤكدون أن لجوء أوروبا إلى فرض عقوبات على "إسرائيل" يلحق بالأخيرة أضراراً واسعة. ويشدد هؤلاء على أنه خلافاً لمزاعم نتنياهو، ليس بوسع "إسرائيل" في المدى المنظور أن تبعد الخطر الأوروبي عن طريق تحويل توجهاتها نحو أسواق آسيا ودول أخرى.

ومشكلة "إسرائيل" أن أغلبية بضائعها إلى أوروبا منتجة في شركات متعددة الجنسيات، تقيم مراكز في "إسرائيل"، أو شركات إسرائيلية لها فروع في أوروبا. لذلك فإن تطوير المقاطعة يشكل مساً كبيراً بهذه الشركات وقد يضر بإنتاجها في أوروبا. كما أنه يصعب على "إسرائيل" إيجاد بدائل آسيوية لأسواقها الأوروبية، ما يجعل التهديدات الإسرائيلية بالتبادلية مجرد هراء.

ومن الواضح أن تبادل العقوبات بين "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي يعني في جوهره شلّ الصادرات الإسرائيلية، مقابل احتمالات نشوء صدمات بين قوى لها مصالح في التجارة مع "إسرائيل" وحكومات بلادها. والفارق واضح وهو في غير مصلحة "إسرائيل". وربما أن الأمر وجد تعبيراً له في كلام وزير المالية الإسرائيلي السابق يائير لابيد، في حزيران/ يونيو 2015، حين أكد



أن على الأوروبيين الذين سيقاطعون منتجات المستعمرات أن يميزوا بين ما إذا كانت منتجة في معاليه أدوميم أو في نهاريا. وقال إن وضع إشارات على منتجات المستعمرات سيقود فعلياً إلى مقاطعة شاملة للمنتجات الإسرائيلية. وفي نظره فإن الأوروبي المقاطع حينها سيقول "لا أريد بضائع إسرائيلية، وهو ما سيلحق الضرر بأكثر من 30% من صادرات إسرائيل". وطالب لابیيد حكومة "إسرائيل" بالانتباه إلى تدحرج القضايا نحو اتجاهات غير متوقعة.

### ثالثاً: المبادرة الفرنسية:

قال وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 29/1/2016، إن بلاده ستعترف بدولة فلسطينية إذا أخفقت جهود ترمع القيام بها خلال الأسابيع المقبلة لمحاولة إنهاء حال الجمود بين الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين. وأضاف إن "فرنسا ستبدأ خلال الأسابيع المقبلة في الإعداد لمؤتمر دولي لجمع الأطراف والشركاء الأساسيين — الأمريكيين والأوروبيين والعرب — يهدف أساساً للحفاظ على حلّ الدولتين، ووضعه موضع التنفيذ". وقال فابيوس إن فرنسا، وهي عضو دائم في مجلس الأمن، عليها مسؤولية لدفع الجهود من أجل تطبيق حلّ الدولتين بين "إسرائيل" والفلسطينيين.

لم يخرج نتيا هو عن عادته هذه المرة أيضاً في اعتبار كل مبادرة تهديداً لدولة "إسرائيل". وادعى في اجتماع الحكومة الأسبوعي أن "جوهر المفاوضات هو التسوية، والمبادرة الفرنسية تقدم مسبقاً للفلسطينيين الأسباب لعدم القيام بهذه التسوية". وقد انتقد نتيا هو اقتراح فرنسا حول إطلاق مبادرة للسلام، وعقد مؤتمر دولي حول "حلّ الدولتين"، وبرر رفضه للمبادرة الفرنسية بالقول إنها "تحقّر الفلسطينيين على عدم قبول أية تسوية في المفاوضات"، مشيراً إلى أن "هذا الموقف يشكّل تشجيعاً للفلسطينيين لحضور المؤتمر من دون أن يساوموا على شيء". ودعا، الحكومة، لتوجّه أكثر "هدوءاً" في التعامل مع الصراع العربي الإسرائيلي، مبدياً استعداد "إسرائيل" للدخول في مفاوضات مباشرة من دون شروط مسبقة من الفلسطينيين.

لم يكن مفاجئاً ردّ فعل "إسرائيل" الراض للمبادرة الفرنسية، خصوصاً أن طرح مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية يتعارض مع المخطط الإسرائيلي المعتمد على الساحة الفلسطينية، والقائم على أساس الاستفراد بالسلطة، واتباع سياسة التسوية التي تهدف إلى تكريس الأمر الواقع بهدف المحافظة على استمرار الاحتلال والتوسع الاستيطاني. ويعكس هذا الموقف مخاوف نتيا هو من أن مثل هذه المبادرات قد تفتح الآفاق أمام السلطة الفلسطينية، وتعزز موقفها الراض للسقف الذي تمليه "إسرائيل" لأيّ تسوية مفترضة.

ويرى نتتياهو أن "المفاوضات قائمة على مبدأ التسوية"، متجاوزاً التنازل الفلسطيني عن أغلب أراضي فلسطين التاريخية، بعدما اعترفت بـ"إسرائيل" بناءً على اتفاقية أوسلو. لكن من الواضح أن "إسرائيل" انتقلت إلى فرض سقف جديد للتسوية، ومن الناحية العملية يبدو أنه يتعامل كما لو أن الفلسطينيين أخذوا حصتهم المقررة من خلال الإعلان عن السلطة، مع إمكانية إجراء تعديلات تفصيلية هنا وهناك، وهو ما لا يختلف كثيراً عن الوضع القائم حالياً. ومن أجل الالتفاف على الطرح الفرنسي، كان لا بدّ لرئيس حكومة "إسرائيل" من تجديد دعوته إلى عقد مفاوضات جديدة بين السلطة و"إسرائيل"، وبهذه الخلفية أعرب عن استعداده للدخول في مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة، ودون شروط تملى علينا".

وعلى وقع التعامل الحذر للإدارة الأمريكية مع المبادرة الفرنسية، التي قد يكون لها كلمة الفصل في تحديد آفاقها، عبر مسؤول في البيت الأبيض، كما نقلت صحيفة "إسرائيل اليوم" عن موقف واشنطن بالقول إنها لا تدعم الاعتراف الفرنسي بفلسطين كدولة، لأن "موقفنا هو تفضيل إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين من أجل التوصل إلى تفاهات حول الاتفاق الدائم". ومع ذلك لم ترفض الإدارة فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، وقالت إنها ستناقش الموضوع مع الفرنسيين.

ورأى حزب المعسكر الصهيوني أن "من شأن مبادرة سياسية إسرائيلية فقط أن يبقى في أيدي إسرائيل السيطرة على مستقبلها، ويخرجنا من الضغط الدولي المتعاضم حول أعناقنا. وما لم تُطرح مبادرة من جانبنا، فسيواصل الفلسطينيون تسجيل إنجازات". ورأى يائير لابيد رئيس يش عتيد (يوجد مستقبل) أن "إسرائيل لن تمضي نحو المفاوضات تحت التهديد. يجب أن نذهب وفق شروطنا". أما زهافا غلؤون رئيسة حركة ميرتس فرأت رفض نتتياهو المبادرة الفرنسية مؤشراً على أن "كل حديثه عن الالتزام بحل الدولتين ليس أكثر من ضريبة شفوية وأكاذيب". وعلى المستوى الإعلامي، ذكرت صحيفة "إسرائيل اليوم" أن "إسرائيل" ترى أن المبادرة "مضرة"، و"تدعم الرفض الفلسطيني". ونقلت عن نتتياهو قوله إن "أبو مازن يقول إما كل شيء أو لا شيء، وهو في الواقع يقول كل شيء، وليس لا شيء، وفي اللحظة التي تطرح فيها مبادرات تدعمه، فإنها تبعده عن المفاوضات، وهذا هو عكس ما يريدونه هنا".



## رابعاً: مجموعة دول البريكس:

تتمثل أهمية هذه المجموعة التي عقدت أول قمة لها سنة 2009 في أنها تضم كلاً من الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وتمثل قوة صاعدة ارتفع نصيبها من الناتج العالمي من 16% سنة 2000 إلى نحو 23% سنة 2013، وتضم 42% من سكان العالم، ومسؤولة عن 33% من النمو في الناتج العالمي، وتحتزن 42% من الاحتياطي النقدي العالمي، وسيجرى التركيز على كل من روسيا والصين.

وتعدّ دول هذه المجموعة من الدول الأقرب تقليدياً للمواقف الفلسطينية، كما يتضح في بياناتها القليلة التي صدرت منذ نشأتها. وعند مقارنة بيانات دول البريكس ببيانات اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يتبين ما يأتي:

- أن الموقف من موضوع القدس أكثر وضوحاً في بيانات دول البريكس من مواقف الجهات الدولية الأخرى، إذ تشير عبارات بيانات البريكس بشكل قاطع إلى القدس الشرقية ضمن أراضي الدولة الفلسطينية، بينما تترك الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوروبية هذا الموضوع "للتفاوض"، وليس للقانون الدولي والشرعية الدولية.
- تخلو بيانات البريكس من فكرة تبادل الأراضي، فهي وإن لم تذكرها، فإنها لا تطرحها كما هو حال البيانات الغربية بشكل عام.
- تخلو بيانات البريكس من العبارة التي تلتصق ببعض القضايا، مثل عبارة "لما يتفق عليه الطرفان"، وترد في الغالب عند الإشارة إلى موضوعات مثل اللاجئين والحدود والقدس؛ بينما تتكرر هذه العبارة في أغلب البيانات الأمريكية بشكل خاص والأوروبية بشكل عام. وهو أمر يشمل كل القضايا بما في ذلك الاستيطان بالرغم من إدانته.
- يبدو تأكيد دور أكبر لمجلس الأمن في بيانات البريكس أكثر منه في بيانات الجهات الأخرى، خاصة أن "إسرائيل" أقل ميلاً لتدخل الأمم المتحدة في هذا الجانب.
- يبدو تأكيد الأمن الإسرائيلي أكثر وضوحاً في بيانات الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية وبيانات الولايات المتحدة منه في بيانات البريكس.
- تبدو بيانات البريكس أكثر تجنباً لإدانة حركة حماس في مواقفها المختلفة، خصوصاً إطلاق الصواريخ على المستعمرات والمواقع الإسرائيلية.
- ثمة نقاط تقارب عديدة بين البريكس والجهات الأخرى حول موضوعات، مثل إدانة الاستيطان، واعتباره مخالفاً للقانون الدولي، ومثل الإقرار بضرورة قيام دولة فلسطينية.

## 1. الاتحاد الروسي:

التزم الاتحاد الروسي إلى حدّ بعيد بموقف الاتحاد السوفييتي السابق من المقاومة الفلسطينية ومن القضية الفلسطينية بشكل عام، الذي يقوم على العلاقة الطردية المطلقة بين الموقف من المقاومة والموقف من القضية الفلسطينية. ويتميز الموقف الروسي مقارنة بمواقف الدول الكبرى الأخرى في الموقف من حركة حماس، ففي الوقت الذي تعدّ الدول الأوروبية بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص حماس "حركة إرهابية"، فإن روسيا لا تنظر إلى حماس من هذه الزاوية، وهو موقف عبّر عنه وزير الخارجية الروسي لافروف بشكل واضح في حوار مع التلفزيون الروسي في 2012/4/29 بقوله إن حركة حماس "ليست تنظيمًا إرهابيًا" وإنه "يحق لها أن تمثل الشعب الفلسطيني بعد الفوز بالانتخابات عام ألفين وستة". وأضاف لافروف أن روسيا "لا ترى مشكلة في التعامل مع قوى إسلامية تفوز حالياً بالانتخابات في الكثير من البلدان العربية"، مشدداً على أن "خيار الشعب والمنتخبين يجب أن يكون محط احترام من قبل الجميع". وأشار لافروف أن الإسلام السياسي لا يبعث على أيّ قلق، وأن "المشاكل تنشب في ظلّ عدم الاعتراف بمثل هذا الخيار، وهذا ما حدث لحماس عام ألفين وستة عندما فازت هذه الحركة في انتخابات تشريعية". وتابع لافروف قوله إن الانتخابات جرت في "جوّ من النزاهة والحرية، إلا أن الغرب رفض الاعتراف بنتائجها كونه يعتبر حماس تنظيمًا "إرهابيًا" وهو بذلك أفسد أسس الديمقراطية، بيد أن روسيا لا ترى أن الحركة كذلك، فنحن ما زلنا نتعامل معها".

ويبدو أن روسيا تستشعر بعض مآزق الولايات المتحدة في المنطقة بالقدر الذي يسمح لها بفرص أكبر لبعض التحرك الدبلوماسي في المنطقة، وتتضح هذه المسألة في الأزمات السورية (منذ 2011)، والمصرية (منذ عزل الرئيس محمد مرسي في تموز/ يوليو 2013) بالإضافة لدورها في أزمة البرنامج النووي الإيراني. وقد أعطى تشكيل مجموعة البريكس، ومنظمة شنغهاي، دفعاً لهذه التوجهات الروسية.

مع ذلك تمكن ملاحظة بعض التغيرات النوعية والكمية التي ترد إلى التغيرات العربية والدولية، كما يتضح في تسليح المقاومة الذي كان يجري بوتيرة عالية بشكل مباشر، ومن خلال مصر وسورية، لكنه لم يعد قائماً. كذلك الأمر بالنسبة إلى المواقف السياسية التي حافظت على التوجهات ذاتها، لكنها أصبحت أقرب إلى تصريحات المناسبات. فكيف يمكن النظر إلى هذا الموقف الروسي في عالم متغير؟



لم تتعرض الثوابت الروسية إلى تغييرات عميقة على الرغم من التغيير الجذري الذي لحق بالبلاد مع سقوط النظام القيصري وانتصار الثورة الشيوعية، وسيطرة الحزب الواحد. ويمكن القول إن هذه النتيجة ذاتها تتأكد مع التحول الجديد الذي اقترن بانتهاء الاتحاد السوفييتي، وزوال النظام الاشتراكي ومعسكره. وذلك قد يكون طبيعياً، بمعنى من المعاني، لأن الثوابت الاستراتيجية في أي دولة هي حصيلة حقائق جغرافية، وخبرات تاريخية، ومقتضيات أمن، ودواعي مصلحة.

كذلك فقد حافظت روسيا على العلاقات الاستراتيجية مع سورية، بحكم ضرورات ومصالح يدركها الطرفان. يوضح دور روسيا تجاه الحال السورية حدود ذلك الدور وقدراته وإمكانياته. يبدو أن روسيا تتلمس طريقها إلى موقف جديد حيال تلك الحال، أولى علاماته التدخل الروسي الكاسح في العمليات العسكرية الجارية على الأرض السورية - من ناحية، كما يبدو أن الروس سئموا سياسة سدّ دروب السياسة والتغيير التي يمارسها النظام، التي تغلق أبواب خروج سورية من أزمة تهدد بإشعال نار إقليمية ودولية منفلطة من عقالها - من ناحية ثانية، في حين تتزايد يوماً احتمالاً تدويل الأزمة، مع ما يعنيه ذلك من إحراج روسيا، ووضعها أمام اختبار ليست بحاجة إليه في ظلّ حالها الداخلي الراهن ومشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة، ولا قدرة لها على قبول ما ينطوي عليه من تحدّ للغرب - من ناحية ثالثة، علماً بأنهم يراقبون تطورات الوطن العربي بعين القلق، ولم يطوروا بعد طرقاً ناجعة لضبطها والتعامل المفيد معها.

ثم عمدت روسيا إلى "تنظيف" الموارد التاريخية للحقبة السوفييتية؛ خصوصاً موضوع الديون المتراكمة، مع مصر وغيرها. ثم أعادت الحركة، وإن لم تكن بالمعدل ذاته، على محوري صفقات السلاح، ومشروعات التنمية.

أما في محيط المنطقة العربية؛ فقد استمرت العلاقات الروسية الإيرانية، التي كانت مستغربة في أيام الشاه، فإذا هي أكثر استغراباً أيام آيات الله! بهذا تتأكد استراتيجية الوصول إلى المياه الدافئة، مهما كانت المتغيرات والتحديات.

## 2. الصين:

يقترّب موقف الصين إلى حدّ بعيد بموقف الاتحاد السوفييتي من المقاومة الفلسطينية ومن القضية الفلسطينية بشكل عام، الذي يقوم على العلاقة الطردية المطلقة بين الموقف من المقاومة والموقف من القضية الفلسطينية. فكيف يمكن النظر إلى هذا الموقف الروسي في عالم متغير؟ تتناغم السياسة الصينية في المنطقة العربية مع نظرية الصعود السلمي التي وضعها المفكر الصيني جينغ بيجان، أو التنمية السلمية للرئيس السابق هو جنتاو، وكلاهما يركز على استثمار

القوة الناعمة، وتجنب النزعة الميركنتيلية الجديدة، أو نظم الحماية التجارية، وأن تنامي قوة الصين اقتصادياً وعسكرياً لن يكون تهديداً للأمن والسلم الدولي، وهو ما يعني انفتاح الصين على كل الدول بقدر أقل من القيود الأيديولوجية.

وتتضح ملامح هذه السياسة، ومن ثم يمكن فهم وتحليل مواقف الصين وتوجهاتها، في استمرار تنامي العلاقات التجارية الصينية مع الدول العربية و"إسرائيل" على حدّ سواء، مع اعتبار النفط نقطة الجذب الرئيسية مع العرب وإيران؛ بينما الحصول على التكنولوجيا نقطة جذب مهمة مع "إسرائيل". الحق، إن سياسة التفاهم مع الجميع التي تتبعها الصين اليوم، هي سياسة حديثة نسبياً. طيلة الحرب الباردة كانت الصين تدعم البلدان العربية الإسلامية في وجه "إسرائيل"، أما اليوم، فإن الصين تقيم علاقات ودّ وصدقة مع الأتراك والعرب والإسرائيليين والإيرانيين.

تتجلى رغبة الصين في التدخّل من أجل تهدئة الخلافات، باتّخاذ مواقف متوازنة، تتأكد في أوضح أشكالها عند متابعة تطوّر العلاقات الصينية الإيرانية. صرحت الصين أنها تعارض أيّ عملية حربية ضدّ إيران من شأنها أن تزعزع الاستقرار في المنطقة، وتتعارض مع تدقّق النفط. لكنها لن تتدخّل لردع "إسرائيل" حال قيامها بضرب المنشآت النووية الإيرانية". يستبعد أي ردّ فعل إيراني، ما دامت صادرات النفط نحو الصين أمراً حيويّاً لإيران أيضاً.

أما التبادل التجاري بين الصين و"إسرائيل" فقد تزايد باستمرار حتى بلغ مئة ضعف ما كان عليه قبل عشرين سنة. وعلى الرغم من التقدّم الاقتصادي والتكنولوجي في الصين، فإن الصين تبقى بحاجة إلى الكثير من التكنولوجيا الغربية التي لا يتوانى الإسرائيليون عن بيعها للصين.

بين النفط الإيراني والتكنولوجيا الإسرائيلية، فإن الصين لن تتحاز إلى أيّ من الطرفين ضدّ الآخر. وهي ما تزال إلى يومنا هذا تجني أكبر فائدة من علاقاتها الودية مع الطرفين. لقد أعلنت إيران عن عزمها على إزالة "إسرائيل"، و"إسرائيل" لا تنفكّ تحلم بضرب إيران. أما الطريق الوسط الذي ينتهجه قادة الصين فإنه يُتيح لهم الإبقاء على علاقات طيبة مع الدولتين العدوّتين.

وبالمقابل تؤيد الصين إقامة الدولة الفلسطينية، وتدين الاستيطان، وتدين أعمال العنف، كما طالبت الصين "إسرائيل" بوقف غاراتها على غزة في آذار/ مارس 2014، وتحسين ظروف الأسرى الفلسطينيين، وأيدت انضمام فلسطين للأمم المتحدة بصفة دولة غير عضو.



## خامساً: مجلس حقوق الإنسان:

وزعت لجنة التحقيق الدولية، التي شكلها مجلس حقوق الإنسان، تقريرها حول الجرائم التي ارتكبت في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة سنة 2014، في 2015/6/22. وفي 2015/6/29، قدمت رئيسة لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في الحرب على غزة، ماري ماكغوان ديفيس، تقرير اللجنة إلى المجلس، الذي صادق عليه بأغلبية كبيرة في 2015/7/3.

### 1. نشر التقرير:

قام مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة مستقلة في شهر أيلول/ سبتمبر 2014 للتحقيق في كل خروقات القانون الدولي الإنساني، وقانون حقوق الإنسان الدولي، في سياق العمليات العسكرية التي شهدتها غزة سنة 2014، وتتكون اللجنة من القاضية ماري ماكغوان ديفيس من الولايات المتحدة، ودكتور دودو ديبين من السنغال.

قالت رئيسة اللجنة ديفيس في مؤتمر صحفي بمناسبة نشر تقريرها سنة 2015: "إن مدى الدمار والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة غير مسبوقين، وسيؤثران على الأجيال القادمة"، وأضافت أن "هناك أيضاً خوف مستمر في إسرائيل بين التجمعات التي تتعرض لتهديد منظم".

وأعلنت لجنة التحقيق أن لديها قرائن ومعلومات كثيرة تظهر ارتكاب كل من "إسرائيل" والجماعات المسلحة الفلسطينية جرائم حرب في أثناء القتال الذي جرى في غزة سنة 2014، واستمر خمسين يوماً. وبالرغم من اتهام التقرير للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بارتكاب جرائم حرب، إلا أن الإدانة كانت جلية وواضحة لـ"إسرائيل". فقد أشار إلى الجهات العليا في "إسرائيل"، وعدّها مسؤولة عن السياسة التي قادت إلى هذا المستوى من انتهاك القانون الدولي.

وألمح التقرير إلى أن الجهات الأعلى في "إسرائيل" هي المسؤولة عن السياسة التي قادت إلى ارتكاب جرائم حرب. وأشارت ديفيس، التي قال كثيرون عنها أنها سبق وتعاظفت مع "إسرائيل"، أن "حجم الدمار في غزة غير مسبوق، وسيكون له تأثير حتى على أجيال كثيرة مقبلة". وأضافت "يوجد كذلك خوف مستمر في المستعمرات في إسرائيل التي تعيش تحت خطر دائم".

وبحسب اللجنة، وخلافاً للأرقام الإسرائيلية، فإن قوات الاحتلال قتلت 1,462 مدنياً فلسطينياً، ثلثهم من الأطفال. وأضافت أن مئات المدنيين الفلسطينيين قتلوا في بيوتهم بقصف جوي، وأن 142 عائلة فقدت ثلاثة من أفرادها أو أكثر في قصف بيوت مدنية، وأنه في القصف الجوي وحده لقي 742 مدنياً فلسطينياً مصرعهم. وجاء في التقرير أن "واقع عدم تغيير إسرائيل لطابع غاراتها، حتى

بعد أن ظهرت نتائجها الخطيرة على المدنيين، يثير التساؤل حول ما إذا كان الأمر يتعلق بسياسة أوسع تمت المصادقة عليها في أعلى مستويات الحكومة".

وحسب التقرير، شهدت الأعمال العدائية زيادة كبيرة في القوة التدميرية التي استخدمت في قطاع غزة؛ فقد أطلقت "إسرائيل" أكثر من ستة آلاف ضربة جوية، وقرابة خمسة آلاف قذيفة دبابة ومدفعية، وقد قُتل 1,462 مدنياً فلسطينياً، تلتهم أطفال، وأطلقت الجماعات المسلحة الفلسطينية 4,881 صاروخاً، و1,753 قذيفة هاون، باتجاه "إسرائيل"، ما أسفر عن مقتل ستة مدنيين وإصابة 1,600 على الأقل.

وأضاف التقرير: قُتل مئات المدنيين الفلسطينيين، لا سيما من النساء والأطفال، في منازلهم، ولقد أدلى الناجون بشهادات مفصلة تصف الضربات الجوية التي حولت المباني إلى أكوام من التراب والركام في ثوانٍ معدودة. قال أحد أفراد عائلة النجار بعد هجوم على خان يونس يوم 26 تموز/ يوليو، قتل فيه 19 من أقرائه: "استيقظت في المستشفى وعلمت في وقت لاحق أن أختي وأمي وأطفالي كلهم ماتوا". وأضاف: "كلنا متنا في ذلك اليوم حتى من بقوا على قيد الحياة". فقدت 142 عائلة على الأقل ثلاثة من أفرادها أو أكثر في هجوم على مبنى سكني، أدى إلى مقتل 742 شخصاً. حقيقة أن "إسرائيل" لم تُعدّل ممارستها للضربات الجوية —حتى بعد ما اتضحت أثارها الوخيمة على المدنيين— تثير التساؤل عما إذا كان هذا جزءاً من سياسة أوسع وافق عليها، ضمناً على الأقل، أكبر المسؤولين في الحكومة.

وأعرب أعضاء لجنة التحقيق عن قلقهم من استخدام "إسرائيل" على نطاق واسع للأسلحة ذات قدرة التدمير المحيطية الكبيرة. وقررت اللجنة أنه على الرغم من أن هذه ليست أسلحة غير مشروعة، لكن استخدامها في مناطق مكتظة بالسكان يقود بأرجحية عالية إلى قتل دون تمييز بين المقاتلين والمدنيين على حدّ سواء.

ولاحظت اللجنة أن أحد أسباب الخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين يُرد إلى أن هناك أيضاً على ما يبدو نمط آخر هو اكتفاء الجيش الإسرائيلي بالتحذير العمومي، عند إصدار تحذيرات للسكان بإخلاء أحياء بكاملها، كما جرى في حي الشجاعية، وبعدها عدت بصورة تلقائية أن كل من بقي في بيته ضالماً في القتال. وتجعل هذه الممارسة الهجمات على المدنيين محتملة جداً.

وأشارت اللجنة إلى أن "إسرائيل" قتلت فلسطينيين على نطاق واسع في أثناء العملية البرية، سواء في الشجاعية أم في رفح "يوم الجمعة الأسود". كذلك دُمرت آلاف المنازل أو أُتلفت، في أثناء التوغل البري الإسرائيلي في غزة، وقالت مراكز اتصال الإسعاف أنهم تلقوا نداءات يائسة للمساعدة



من سكان حيّ الشجاعية، وقد سمعوا خلالها صراخ أطفال صغار في الخلفية. وقال شاهد عيان في رفح في أوائل آب/ أغسطس حيث أطلق الجيش الإسرائيلي عملية كبرى هناك بعد اعتقالهم بأسر أحد جنودهم: "كان هناك انفجار كل عشر ثوانٍ تقريباً"، وقالت القاضية ديفيس: "عندما تكون سلامة أحد الجنود الإسرائيليين في خطر فإنهم على ما يبدو يضربون بكل القواعد والقوانين عرض الحائط".

وقررت اللجنة أن حماس أطلقت أكثر من 4,800 صاروخ وأكثر من 1,700 قذيفة هاون، جميعها أدت إلى مقتل ستة إسرائيليين وجرح 1,600 شخص. أصابت الأعمال العدائية أيضاً المدنيين في "إسرائيل" بقلق بالغ وعطلت حياتهم، وتحدث الشهود الذين يسكنون بالقرب من قطاع غزة عن اضطرابهم لرؤيتهم القصف من نوافذ غرفة جلوسهم، لكنهم عانوا أيضاً في الوصول إلى ملاجئ الأمان مع أطفالهم في الوقت المناسب، عند إطلاق صفارات الإنذار لتحذيرهم من الهجمات القادمة. وقال التقرير أن الحرب في غزة خلقت خوفاً، وكسرت روتين حياة "المدنيين" في "إسرائيل". ورأت اللجنة أن القصف الصاروخي عديم التمييز، وقذائف الهاون من غزة أعدت لبت الذعر في صفوف المدنيين الإسرائيليين، مشيرة إلى أن قوات الاحتلال اكتشفت 14 نفقاً تمتد من قطاع غزة إلى داخل "إسرائيل"، وبعضها تمّ استخدامه لشن هجمات ضدّ جنود إسرائيليين في أثناء الحرب. وأكدت أن مجرد وجود الأنفاق شكّل صدمة نفسية للمدنيين الإسرائيليين الذين خشوا من الهجوم عليهم في أيّ لحظة من قبل مسلحين يخرجون من تحت الأرض.

وأشار التقرير إلى الوضع الذي ساد في الضفة الغربية، بما فيها شرقيّ القدس، بين حزيران/ يونيو وآب/ أغسطس 2014، بعد اختطاف وقتل المستوطنين الثلاثة في غوش عتصيون، حيث قُتل 27 فلسطينياً وجُرح 3,020. لكن في ميزان التقرير خلال الشهور الثلاثة المذكورة كان مقياس الدم في الضفة الغربية أكبر بكثير مما كان خلال سنة 2013 بأكملها. وأبدى التقرير قلقه من استسهال الجيش الإسرائيلي إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين الفلسطينيين في الضفة، ما يزيد احتمال الوفاة أو الإصابة الخطيرة.

وحسب تقرير اللجنة، يسود الإفلات من العقاب على كل المستويات عن الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، و"على إسرائيل أن تغير سجلها المؤسف في مساءلة المخطئين"، ويضيف أن "المساءلة على الجانب الفلسطيني أيضاً غير كافية بالمرة".

وقد أعربت لجنة التحقيق عن انزعاجها من قرار "إسرائيل" بخلق تحقيقاتها الجنائي في قضية قتل أربعة أطفال على الشاطئ في غزة يوم 2014/7/16، ولا يبدو أن السلطات الإسرائيلية قد استمعت إلى أقوال الصحفيين الدوليين والعديد من شهود العيان الفلسطينيين، الأمر الذي يثير تساؤلات حول دقة تحقيقاتها.

وحسب التقرير، رفضت "إسرائيل" التعاون معها في التحقيقات بالرغم من تكرار الطلبات منها، ولم تستجب لطلبات اللجنة المتكررة للحصول على معلومات، والإذن بدخول "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة لجمع الشهادات. لقد حصلت اللجنة على شهادات مروعة مباشرة عن طريق سكايب، ومؤتمرات الفيديو عن بعد، والمقابلات الهاتفية، كما قامت بإجراء مقابلات وجهاً لوجه مع ضحايا وشهود من الضفة الغربية خلال زيارتين إلى الأردن، واستمعت إلى شهادات ضحايا وشهود من "إسرائيل" سافروا إلى مقر الأمم المتحدة في جنيف، وقد أجرت لجنة التحقيق أكثر من 280 مقابلة سرية وتلقت نحو 500 شهادة مكتوبة.

ويخلص التقرير إلى أن انتهاكات "إسرائيل" للقانون الدولي، سواء في الضفة أم القطاع، تمر من دون عقاب. ولذلك دعا إلى "وجوب أن تغير إسرائيل نمطها البائس في كل ما يتعلق بتقديم المخالفين للمحاكمة". واستدرك التقرير فقال إنه "أيضاً في الجانب الفلسطيني ليس هناك من يتحمل المسؤولية بشكل مناسب" عن ارتكاب جرائم حرب. وأختتم المفوضان بقولهما: "لقد تأثرنا كثيراً بمعاناة الضحايا الهائلة وقدرتهم على التحمل"، وأضاف: "نأمل فقط أن يسهم تقريرنا حتى ولو بقدر صغير في إنهاء دورة العنف".

عند نشر التقرير قامت رئيسة اللجنة الفاضية ديفيس والدكتور ديبين بذكر عدد من الخطوات التي ينبغي على الأطراف والمجتمع الدولي اتخاذها. وطالبت ديفيس، التي حلت مكان القاضي ريتشارد شافاس الذي لاحقته "إسرائيل" واتهمته بمعاداتها، الأسرة الدولية باتخاذ التدابير اللازمة، وفي مقدمتها دعم التحقيق في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي في كل ما يتصل بوضع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1967.

وفتح نشر التقرير الباب أمام كثير من زعماء اليمين في "إسرائيل" لتصفية الحساب مع الأسرة الدولية. وأعلن زعيم البيت اليهودي وزير التعليم نفتالي بينت أن هذا "تقرير تقطر من يده الدماء، لأنه يجيز قتل اليهود"، وأنه "يحاول أن يجعل الدم اليهودي الأرخص في العالم الغربي، ويقيّد أيادي جنودنا عن حماية سكان الجنوب". أما لييرمان زعيم "إسرائيل بيتنا" فدعا إلى الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان. وانبرى إسحق هرتسوغ زعيم حزب العمل للدفاع عن الجيش الإسرائيلي، الذي



وصفه بأنه "جيش أخلاقي"، ومع ذلك قال إن أهم شيء في سياق غزة هو الحيلولة دون وقوع الجولة المقبلة.

ومن ناحيتها، رحبت حماس بالتقرير، معتبرة أنه "إدانة" لـ"إسرائيل". وقال المتحدث باسمها "ترحب حماس بإدانة تقرير الأمم المتحدة للاحتلال الصهيوني في عدوانه الأخير على غزة، وارتكابه جرائم حرب"، ما "يستلزم جلب قادته لمحكمة الجنايات الدولية، ويجب أيضاً وضع حدّ لجرائمه على شعبنا وعلى غزة".

وفي رام الله، أكد عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مصطفى البرغوثي إن "ما تضمنه التقرير بشأن ارتكاب إسرائيل جرائم حرب في غزة يعزز موقفنا من التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفيما يخص الشق المتعلق باتهام الفلسطينيين بارتكاب جرائم حرب نحن جاهزون لذلك أيضاً".

## 2. عرض التقرير على المجلس:

رفضت "إسرائيل" المشاركة في جلسة مجلس حقوق الإنسان، التي عقدت في 2015/6/29، لمناقشة تقرير يرحب ارتكاب جرائم حرب خلال الحرب على غزة سنة 2014، حيث قال مندوبها لدى المجلس إيفيتار مانور إن المجلس يعاني من "قصور أخلاقي". وأبلغ مانور الصحفيين خارج مبنى المجلس في جنيف: "أنا هنا في الخارج ولست هناك؛ لأن مجلس حقوق الإنسان تخلى عن الإنصاف، وأصبح يعاني من قصور أخلاقي، وقام بتسييس مخاوفه في شأن حقوق الإنسان بشكل تام".

وانتقد مانور المجلس الذي أنشأ اللجنة، وقال إنه يعاني من انحياز متأصل ضدّ "إسرائيل". ورأى أن "هذا ليس مجلساً لحقوق الإنسان، إنه المجلس الفلسطيني لحقوق الإنسان"، مشيراً إلى أن المجلس أصدر عدداً من القرارات ضدّ "إسرائيل" يفوق عدد تلك التي أصدرها ضدّ جميع دول العالم مجتمعة". ورداً على سؤال حول ما إذا كانت "إسرائيل" ستفكر مرة أخرى في مقاطعة المجلس بشكل تام (كما فعلت على مدى عام ابتداءً من آذار/ مارس سنة 2012)، بسبب خطط المجلس التحقيق في الضرر الذي تلحقه المستعمرات اليهودية بحقوق الفلسطينيين، قال مانور إن ذلك يعتمد على اللغة النهائية لقرار سيتم طرحه هذا الأسبوع استناداً إلى التقرير، مؤكداً أنه لا يستطيع "التنبؤ الآن برد فعل الحكومة".

قدمت رئيسة لجنة الأمم المتحدة للتحقيق ماري ماكغوان ديفيس، تقرير اللجنة إلى المجلس، في 2015/6/29. وانتقدت دافيس، في تقريرها الذي نشر الأسبوع السابق، "الانتهاكات الجسيمة للقانون

الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل "إسرائيل" والجماعات الفلسطينية المسلحة في بعض الحالات التي ترقى الى مستوى جرائم الحرب". وانتقدت اللجنة بشكل خاص "القوة العسكرية الهائلة" التي استخدمتها "إسرائيل" في غزة، لا سيما ضد المباني السكنية والمدارس التابعة للأمم المتحدة. وتساءلت ما إذا كانت الهجمات على المدنيين "حصلت على الموافقة على الأقل بشكل ضمني من صانعي القرار على أعلى المستويات في الحكومة الإسرائيلية؟". ودان التقرير كذلك القصف "العشوائي" لآلاف الصواريخ وقذائف الهاون الذي تعرضت له "إسرائيل". مشيراً إلى أن هذا القصف كان يهدف على ما يبدو إلى "نشر الرعب" بين المستوطنين الإسرائيليين.

ومن جهته، أشاد السفير الفلسطيني لدى المجلس إبراهيم خريشة بالتقرير، إلا أنه أعرب عن أسفه لأن التقرير سعى إلى تحقيق توازن غير حقيقي، مشيراً إلى أن "لغة التقرير لم تأخذ في الاعتبار أن النزاع كان غير متوازن.. والخسائر غير متساوية".

وقد أقر مجلس حقوق الإنسان "التقرير" في 2015/7/3، وأصدر قراراً بأغلبية ساحقة يدعو إلى محاكمة المسؤولين عن جرائم الحرب التي ارتكبت خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة سنة 2014. نال القرار تأييد 45 دولة، تضم عدة دول أوروبية بينها فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وهولندا، في حين عارضته الولايات المتحدة وحدها، وامتنعت عن التصويت خمس دول؛ هي الهند، وكينيا، وإثيوبيا، والباراجواي، ومقدونيا.

لم ينتبه كثيرون لواقع أن الهند كانت بين الدول التي امتنعت عن التصويت على التقرير؛ فانشغال العرب بحروبهم الداخلية يبعدهم، بشكل متواصل، حتى عن متابعة حركة انتقال الكثير من أصدقائهم السابقين إلى مواقع معادية، أو محايدة على أقل تقدير. ومن الجائز أن تطور العلاقات الهندية - الإسرائيلية في السنوات الأخيرة يشكل عنواناً حقيقياً لمدى خسارة العرب لأصدقائهم. والواقع أن وزارة الخارجية الإسرائيلية رأت امتناع الهند عن التصويت على التقرير في المجلس إنجازاً غير مسبوق لديبلوماسيةيتها. وقد وقفت الهند هذا الموقف إلى جانب الدول الأربع المشار إليها، وينطبق على اثنتين منها على الأقل ما ينطبق على الهند. وهذه هي المرة الأولى منذ عقود التي تمتع فيها الهند عن التصويت ضد "إسرائيل" في المحافل الدولية، خصوصاً أنها كانت من قادة مجموعة دول عدم الانحياز. لكن نظرة فاحصة إلى المعطيات تبين أن ما جرى ليس ثمرة جهد إقناع من جانب الدبلوماسية الإسرائيلية بقدر ما هو محصلة لتطور العلاقات بين الدولتين، بصفة خاصة بعد فوز اليمين الهندي بالحكم، إضافة إلى قصور العرب.



وقد ندد نتياهو بالقرار في بيان صادر عن مكتبه، معتبراً أن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا تهمة الوقائع، ولا تهمة فعلاً حقوق الإنسان، كما ندد به مندوب "إسرائيل" مانور متهماً المجلس بأنه "عامل استفزاز"، بينما رحب به المندوب الفلسطيني إبراهيم خريشة.

### 3. استقالة مقرر الأمم المتحدة:

أعلنت المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في بيان رسمي، إن "المقرر الخاص للأمم المتحدة لوضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية مكارم وبيسونو سلم اليوم (2016/1/4) استقالته لرئيس مجلس حقوق الإنسان؛ لأن "إسرائيل" لم تسمح له بدخول هذه الأراضي. وكان مكارم وبيسونو الإندونيسي الجنسية تولى مهامه في حزيران/ يونيو 2014، خلفاً للأمريكي ريشارد فالك، الذي لم تسمح له "إسرائيل" أيضاً بدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967. وبعدُ المقرر الخاص الخبير الدولي الأرفع درجة حول مسألة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة (سنة 1967). ويعينه مجلس حقوق الإنسان، وهو مؤسسة تربطها علاقات متأزمة بـ"دولة إسرائيل".

ومنذ توليه منصبه، طلب المقرر وبيسونو مراراً، سواء في صورة شفوية أم مكتوبة، من السلطات الإسرائيلية أن تجيز له دخول الأراضي الفلسطينية (المحتلة سنة 1967)، بحسب بيان الأمم المتحدة. وقد أعلنت مفوضية الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان في جنيف أنه منذ تولي وبيسونو مهام منصبه لم تسمح له "إسرائيل" أبداً بزيارة الأراضي الفلسطينية المحتلة (المحتلة سنة 1967)، وأضافت أن المقرر طلب مرة جديدة الدخول في تشرين الأول/ أكتوبر 2015 لكن بدون الحصول على ردّ من السلطات الإسرائيلية.

وقال وبيسونو في مناسبة استقالته: "أمل بصدق أن يتمكن المقرر الذي سيخلفني من حلّ المأزق الراهن، وأن يطمئن الشعب الفلسطيني إلى أنه بعد نحو نصف قرن من الاحتلال فإن العالم لم ينسَ وضعه المأساوي وأن حقوق الإنسان هي فعلاً عالمية". وأكد أن من الأهمية بمكان أن تتعاون "إسرائيل" في شكل كامل، وأن تسمح بدخول الأراضي الفلسطينية المحتلة من دون معوقات". وقد سبق أن صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية لوكالة الصحافة الفرنسية، في حزيران/ يونيو 2015، أن بلاده لم تسمح بزيارة وبيسونو أبداً "لأن إسرائيل تتعاون مع كل اللجان الدولية وجميع المقررين إلا إذا كان التفويض الممنوح لهم سلفاً مناهضاً لإسرائيل، وليست هناك أية فرصة لإسرائيل لإسماع صوتها"، لافتاً الانتباه إلى أن "إسرائيل" سبق أن منعت وبيسونو من التحقيق في "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، في سنة 2014.

يأتي ذلك في سياق العلاقة المتوترة منذ سنوات بين مجلس حقوق الإنسان و"إسرائيل"، وذلك على خلفية الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، وقد قاطعت "إسرائيل" العديد من المرات دورات لهذا المجلس معتبرة أنه "هيئة" جرى "تأسيسها تماماً".

#### سادساً: معضلة المحكمة الجنائية الدولية:

في هذا السياق نقف "إسرائيل"، تقريباً في ذكرى النكبة الـ 67، أمام معضلة جديدة اسمها المحكمة الجنائية الدولية، والفحص الأولي الجاري بشأن جرائم الحرب التي ارتكبتها في الحرب الأخيرة على قطاع غزة. ومعروف أن فلسطين انضمت إلى معاهدة روما وللمحكمة الجنائية الدولية، وصارت عضواً رسمياً في 1/4/2015. وتعهّدت جهات سياسية وقضائية فلسطينية بملاحقة "إسرائيل" على جرائم الحرب التي اقترفتها في غزة، وأبدت استعدادها للتعاون التام مع طاقم الفحص. وأثار انضمام فلسطين إلى المحكمة، وقرار المدعية العامة انتقادات إسرائيلية شديدة، وتصريحات تفيد بعدم التعاون مع المحكمة.

وتتمثل المعضلة في طريقة التعامل المطلوبة مع هذا الفحص، وهل يجب التجاهل أم التعاون أم التصدي؟ وتختلف الآراء حول ذلك وفقاً للزوايا والرؤية التي يحوزها هذا الطرف أو ذاك، ولكن بأشكال مختلفة يبدو أن الميل الغالب هو للمخاتلة والتلاعب. وقد أشارت صحف إسرائيلية إلى أن مصادر رسمية ترى أن "لا صلاحية للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي بضمّ الفلسطينيين إليها، لأن "فلسطين" ليست دولة". وقالت هذه المصادر إن هذا هو الموقف الإسرائيلي من تصريحات المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودة، التي قالت فيها إنه إذا لم تتعاون "إسرائيل" مع فحص أحداث "الجرف الصامد" فإن طواقم الفحص ستستند إلى روايات الفلسطينيين. ونقل موقع أن آر جي NRG الإخباري عن مصدر سياسي إسرائيلي قوله إن حكومته تأمل "ألا تسمح المحكمة باستغلال مواردها لغرض معالجة طلب يفتقر إلى كل أساس قضائي، وتقف خلفه دوافع سياسية مغرضة، كما أن حنّه يضرّ أيضاً بصدقية، وحتى بفرص، قيام حوار بين إسرائيل والفلسطينيين". ودان المصدر السياسي الإسرائيلي تطرّق بنسودة، في مقابلة صحفية، إلى قرار الفحص الأولي، معلناً أن "أقولاً كهذه لا تزيد الثقة بالخطوات الدائرة في مكتب المدعية العامة". وشدد على أن "إسرائيل" "وكلما أثيرت اتهامات بانتهاك القانون، تقوم بالتحقيق في هذه الاتهامات وفق المعايير الدولية، وبشكل حظي بتقدير عالمي". وتابع "واضح لكل ذي عقل أن منظمة حماس



الإرهابية هي التي اقترفت جرائم حرب، حينما أطلقت آلاف الصواريخ بشكل مقصود باتجاه المدنيين من داخل تجمعات سكنية، وحفرت أنفاقاً إرهابية بهدف قتل مدنيين أبرياء".

وكانت بنسودة وجهت، عبر وكالة أسوشيتد برس، في 2015/5/13، تحذيراً رسمياً إلى "إسرائيل"، بأنها إذا لم تقدم معلومات موثوقة حول أحداث حرب "الجرف الصامد" ستضطر إلى فتح تحقيق شامل حول اتهامات الفلسطينيين لها باقتراف جرائم حرب. وشددت على أنها لم تتلقَ بعد أيّ معلومات من الجهات الرسمية على جانبي خندق القتال في صيف 2014 في غزة، وأن مكتبها لم يحصل بعد على نتائج التحقيقات الإسرائيلية، كما لم تتجح في إنشاء اتصال مع الجانب الفلسطيني، وتقصد حماس في غزة. وقالت إن عدم التعاون مع التحقيق لا يخدم لا المصالح الإسرائيلية ولا المصالح الفلسطينية. ومع ذلك أوضحت أن لدى مكتبها شهادات من مصادر مختلفة، رفضت الكشف عنها، لكنها قالت إنها تحاول الحصول على شهادات الجنود من منظمة "كسر الصمت" التي نشرت مؤخراً. وأكدت بنسودة أنها تدرك الاهتمام الكبير بهذا الموضوع، لكنها تعمل بشكل مستقل ومن دون تحييز، و"من دون اعتبارات سياسية". وأضافت، في إشارة بالغة الخطورة في نظر "إسرائيل"، إلى أن طواقم المحكمة ستفحص، ليس فقط ما حدث في غزة، إنما أيضاً البناء الإسرائيلي في المستعمرات، وجرائم الحرب التي تقترفها حماس بإطلاق الصواريخ نحو مناطق مأهولة إسرائيلية.

وكانت الناشطة اليسارية الإسرائيلية إيلانا هيرمان قد كتبت في صحيفة هآرتس، في 2015/5/13، أن جرائم الحرب التي اقترفتها "إسرائيل" في غزة ليست مجرد مزاعم. ونقلت عن الخبير القانوني أيال غروس، لمناسبة نشر منظمة "كسر الصمت" تقريراً يحوي ستين شهادة لجنود شاركوا في الحرب على غزة، قوله: "إذا كانت أعداد الضحايا والدمار الذي خلفه الجيش الإسرائيلي في غزة تصرخ للسماء، فإن الشهادة التي تقشعّر لها الأبدان، والواردة في التقرير، تكمل الصورة حول سلوك الجنود، والأوامر التي حصلوا عليها... هذه الشهادات المقلقة تثبت الانحراف الخطير عن المبدأ الأساسي لقانون الحرب، والشهادات تظهر إخلالاً بهذه المبادئ". كما تنقل عن المراسل العسكري للصحيفة ذاتها عاموس هارثيل قوله عن تقرير "كسر الصمت" إنه "توجد في التقرير شهادات مفصلة لمقاتلين وضباط وحديث عن وقائع أخلّ خلالها الجيش بالقانون الدولي، ومبادئ الحرب التي يتبناها هو بنفسه". وأشارت هيرمان إلى أن الجرائم الإسرائيلية في غزة ليست مزاعم ولا ادعاءات. وقالت:

في النقاش حول الحرب — التي قتل فيها 2,200 شخص بأقل من شهرين، وأصيب أكثر من 11 ألف شخص، معظمهم من المدنيين، وأكثر من نصف مليون شخص هجروا من بيوتهم، و20 ألف بيت مدمر أو لحقت بها أضرار كبيرة، وأجزاء كبيرة من الأحياء مسحت عن وجه الأرض — في هذا النقاش لا داعي أن تكون خبيراً بقوانين الحرب، ولا أن تكون يسارياً، للقول إنه لم تحدث هنا حوادث، وإنما حرب ممنهجة من الجو والأرض ضد المواطنين العزل. يكفي العقل العادي لفهم ذلك.

وربما، بسبب وضوح هذه الصورة كتب يوسي ميلمان المعلق الأمني في صحيفة معاريف، في 2015/5/12، أن من الأفضل لـ"إسرائيل" التعاون مع المحكمة الجنائية. وأشار إلى أن الشر يأتي لـ"إسرائيل" من إفريقيا؛ أولاً مع القاضي من جنوب إفريقيا ريتشارد غولدستون، وبعدها مع بنسودة القادمة من جامبيا. وأضاف أن "إسرائيل" ترفض التعاون مع تحقيق المحكمة لاعتبارات شرعية وقانونية، لكن هذا الموقف المدعوم من الولايات المتحدة وكندا أشبه بدفن الرأس في الرمال. وفي نظره أن "العالم لا يأبه بمبررات إسرائيل، ولعل من الأفضل لها، إذا ما كانت بالفعل تؤمن بعدالة موقفها، أن تقرر التعاون مع المحكمة. وإلا فلعلة في الأجواء المتعاضمة للنفور الدولي من الاحتلال الإسرائيلي، والموقف من الفلسطينيين، سنشتاق إلى تقرير القاضي غولدستون".

### سابعاً: المقاطعة الدولية الجديدة:

يوماً بعد يوم، وعلى الرغم من الأزمة التي تعيشها المنطقة العربية جراء الاقتتال والانشغال بالصراعات الداخلية، تتوسع مظاهر المقاطعة لـ"إسرائيل". وقد قادت الجهود التي تبذلها منظمات غير حكومية في أنحاء العالم إلى اتخاذ سلسلة من التدابير ضد المستعمرات الإسرائيلية، ليس فقط على الصعيد الفردي، إنما أيضاً على الصعيد المؤسسي والحكومي في العديد من دول العالم. وأشد ما يضايق الإسرائيليين في هذا السياق، حملات المقاطعة التي تتجح في الولايات المتحدة، والتي تنظر إليها "إسرائيل" بقلق شديد.

وذكرت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن مظاهر المقاطعة تتوسع في الولايات المتحدة، وآخرها القرار الذي اتخذته صندوق التقاعد في الكنيسة الميثودية الأمريكية. وتعدُّ هذه الكنيسة بين التيارات المركزية للمسيحية البروتستانتية ذات النفوذ الهائل في أمريكا الشمالية، ومن بين أتباعها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب، وهيلاري كلينتون، وهي تضم في عضويتها ما لا يقل عن سبعة ملايين أمريكي، فضلاً عن خمسة ملايين آخرين خارج أمريكا. أما صندوق التقاعد للكنيسة، فإنه يدير سلةً ماليةً تبلغ نحو 25 مليار دولار، يُستثمر جزءٌ منها في مؤسسات وشركات إسرائيلية.



وقد اتخذت الكنيسة قراراً بسحب استثماراتها من سلسلة من الشركات الإسرائيلية، ابتداءً من كانون الأول/يناير 2015، خصوصاً المصارف الخمسة الكبرى، بسبب ما أسمته "التورط في انتهاكات حقوق الإنسان". وعلى الرغم من أن قرار صندوق التقاعد في الكنيسة لم يقتصر على "إسرائيل"، وشمل أيضاً سحب استثمارات من العديد من مناطق النزاع، إلا أن "إسرائيل" لا تجد عزاءً في ذلك. وفي نظرها، فإن الخطوة موجهة جوهرياً ضدها، وأن تعامل الكنيسة مع "إسرائيل" بالطريقة ذاتها التي تتعامل بها مع جهات أخرى، هو نذير شؤم. والأدهى في نظر "إسرائيل"، أن تبرر الخطوة بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان، ما يعدُّ نوعاً من التضامن مع الفلسطينيين وقضيتهم. وبحسب صحيفة هآرتس، فإن قرار صندوق التقاعد شكل مفاجأة لـ"إسرائيل"؛ لأن مثل هذه القرارات كانت تتخذ في السنوات الأخيرة فقط في أوروبا. وأضافت الصحيفة أن القرار يعدُّ أحد أهم القرارات التي اتخذتها أيّ جهة أمريكية حتى الآن في كل ما يتصل بفرض عقوبات على شركات إسرائيلية جراء نشاطها الاستيطاني أو القمعي.

إضافة إلى ذلك نشأت مؤخراً حملة مقاطعة دولية جديدة عنوانها "المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات (بي دي أس)"، وكان ردّ الحكومة الإسرائيلية عليها متوقفاً بشكل كبير. وقد عمد القادة الإسرائيليون، في ضوء عجزهم عن إجراء أيّ نقد ذاتي، إلى صبّ جام غضبهم على منتقديهم وضحاياهم.

كذلك طبقت عدة جهات تدابير مقاطعة "إسرائيل"، بينما يدرس بعضها القيام بإجراءات عقابية أخرى، في محاولة لتغيير سلوك "إسرائيل" داخل الأراضي المحتلة سنة 1967. وتطالب الحكومات الغربية "إسرائيل" بوضع علامات على المنتجات، توضح ما إذا كان منشأها المستعمرات في الضفة الغربية، لكي تميزها عن صادراتها الأخرى. كما قررت بعض الكنائس وصناديق التقاعد الأمريكية سحب استثماراتها من الشركات التي تؤيد الاحتلال. ونجحت جماعات طلابية أمريكية وبريطانية في الفوز بأصوات تطالب مؤسساتها بدعم "المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات". وأشارت أيضاً بعض المنظمات الأكاديمية، وبعض العلماء والممثلين المشاهير، إلى نية مقاطعة إنتاج المؤسسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة سنة 1967.

وفي مواجهة حملة الضغوط الدولية المتزايدة، تخوض حكومة "إسرائيل" معركة دفاعية، وقد أشار ننتياهو في أثناء حديث له في "إسرائيل"، في حزيران/يونيو 2015، إلى أن "إسرائيل" تخوض "معركة كبيرة ضدّ حملة دولية لتشويه سمعتها"، مؤكداً أن "آخر ما ينبغي علينا فعله هو أن نطأئ رؤوسنا، ونسأل أنفسنا أين الخطأ الذي ارتكبناه، لأننا لا نخطئ، ولم نرتكب خطأ!" وقد ذهب

نتنياهو هو إلى حدّ أن هذه الحملة شكل جديد من أشكال "معاداة السامية". وذهب آخرون في حكومته إلى ما هو أبعد، واصفين حركة "المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" بأنها "إرهاب"، أو مساوين بينها وبين الجهود النازية لشيطننة أو محو اليهود! وكرد مبدئي، فقد جرّم النظام القانوني في "إسرائيل" الأنشطة التي تؤيد الحركة، واقتفى الموالون لـ"إسرائيل" في الكونجرس أثرهم بتبني صيغة في كل من قانوني التجارة وسلطة الجمارك الأمريكية، المنظورين، من شأنها استهداف الدول أو الشركات التي تقاطع أو تعاقب أو تسحب أموالها من "إسرائيل" بأيّ صورة.

تتصرف "إسرائيل" بوقاحة؛ فهي تصدر الأراضي، وتهدم المنازل الفلسطينية، بلا رادع أو عقاب، وتعتدي على الحريات الأساسية للفلسطينيين، ثم تقوم بمعاينة السلطة الوطنية عن طريق رفض تحويل إيرادات الضرائب، كما تساند التشريعات الأمريكية التي تعاقب وتسحب التمويلات من أيّ دولة عضو في الأمم المتحدة تعترف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وعدائية "إسرائيل" تجاه الأمم المتحدة قصة قديمة، فعندما صوتت الجمعية العامة بأغلبية 143 عضواً مقابل ثلاثة فقط لمصلحة وضع فلسطين كدولة، شجبت "إسرائيل" المنظمة العالمية، بل وعدّتها "مجموعة من الدول المعادية للسامية، وديكتاتوريات العالم الثالث". وأصرت "إسرائيل" على أن الأمم المتحدة منظمة متحيزة لا أمل فيها، وعاجزة عن لعب أيّ دور منصف! ثم أخذ مؤيدو "إسرائيل" يضغطون على الكونجرس الأمريكي لتمير تشريع أحادي الجانب مناهض لفلسطين أو معادٍ للأمم المتحدة! يؤكد ما تقدم أنه لا شيء أشد إثارة للمخاوف لدى الكثير من عقلاء "إسرائيل" أكثر من أن تفرض العزلة على دولتهم، وأن تضطر لمواجهة مصير نظام التفرة العنصرية في جنوب إفريقيا.

يقود هذا الخوف الكثير من الإسرائيليين للإعراب عن القلق من طريقة تعامل نتنياهو مع الإدارة الأمريكية التي تبدو أكثر خوفاً على "إسرائيل" حتى من نفسها. وتحاول الإدارة الأمريكية خوض نضال لإنقاذ "إسرائيل" من مخاطر جموحها عبر استخدام سياسة العصا والجزرة. وهي من جهة تعرض على "إسرائيل" رزمة معونات عسكرية هائلة، بقصد تعويضها عما تعدّه خسائر أصابتها جراء الاتفاق النووي مع إيران، وتلوّح لها بعصا التهديد بالمقاطعة، ليست الأمريكية إنما الدولية، وفق ما قال وزير الخارجية الأمريكي. وتعتمد الإدارة الأمريكية عبر منظمة "جي ستريت" اليهودية اليسارية لتشكيل ثقل مضاد للوبي الصهيوني، اللاهث خلف نتنياهو والجمهوريين. ولم يكن عابراً قيام عدد من الساسة الإسرائيليين، وبعضهم أمميون سابقون مثل رئيس الشباك الأسبق وقائد سلاح البحرية الجنرال عامي أيلون، بتأييد الاتفاق النووي واعتباره جيداً لـ"إسرائيل".



بل إن هناك مَنْ يذهب إلى أبعد من ذلك ليقول إن العالم، بعد إقرار مجلس الأمن الاتفاق النووي، ترك الولايات المتحدة تواجه منفردة قرارها بأن تكون مع الأسرة الدولية أم تبقى وحدها؟ ولا ريب في أن الجميع يدرك أن استمرار العقوبات الأمريكية وحدها على إيران لا يُضِرُّ بطهران كثيراً، خصوصاً أن الدول الأخرى تتسابق لملء الفراغ، والتعويض عن المنتجات الأمريكية. وروسيا والصين وأيضاً دول أوروبية عديدة ترى هذا الرأي، وتطمح لنيل حصة كبيرة من الكعكة الإيرانية. في كل حال يشكل الخوف من العزلة دافعاً لدى الإسرائيليين لرفع الصوت ضدّ سياسة ننتياهو، وهم يعرفون أنه إذا كان الموضوع الفلسطيني قد فرض أشكالاً مختلفة من العزلة والمقاطعة في أوساط عالمية مختلفة، وإذا كانت جرائم الحرب الإسرائيلية وضعت قادة تل أبيب أمام جرائمهم، سواء في محاكم ذات صلاحيات دولية أم في المحكمة الجنائية الدولية، فإن الشأن الإيراني سيزيد الطين عندهم بلة. لقد كانت الولايات المتحدة تقف إلى جانب "إسرائيل" في كلّ الأزمات السابقة، لكن هذه الأزمة كانت تحديداً مع الولايات المتحدة، وهي ما تخيف الكثيرين.

Conference

**The Issue of Palestine**

**Strategic Evaluation 2015 – Strategic Assessment 2016**

**Intervention about:  
The International Impact,  
Especially American One,  
on the Palestinian Issue  
and its Probable Trends**

**Prof. Dr. Magdy Hammad**

